الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٣٧
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد ماركر (باكستان)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال

المراقبة الدولية للمخدرات

الجلسات العامة الرفيعة المستوى لدراسة حالة التعاون الدولي لمكافحة انتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع: مشروع قرار (A/48/L.12)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **سأدلي ببيان على سبيل التقديم للبند ١١٢ المعروض على الجمعية العامة الآن.**

إن الانتشار العالمي لإساءة استعمال المخدرات برز كشاغل رئيسي دولي في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالحكومات تجد أن أسس السلم والازدهار تتزعزع بفعل هذا الخطر الماكر. ونجاح المجتمع الدولي في مراقبة إساءة استعمال المخدرات سيكون بمثابة اختبار لقدرته على الاستجابة للمشاكل المعقدة التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة. فهل يمكن للمجتمع الدولي أن يترجم بفعالية أقواله الى أفعال في الحملة العالمية لمكافحة المخدرات غير المشروعة؟ إن الجواب على هذا السؤال سيوفر دليلا على ما إذا كان باستطاعتنا تخطي العتبة الى عالم أفضل يمكن فيه للأمم أن تتعاون في وئام من أجل صالحها العام.

إن هذه الجلسات العامة التي تعقد وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٩/٤٧، تتزامن مع التحول الجاري في تاريخ العلاقات الدولية. فمن جهة، نرى في التقارب العالمي للمجتمع الدولي أملا في السلم يوازي الخطر الناجم عن الصراعات. ومن جهة أخرى، نرى إساءة استعمال المخدرات تنتشر على نطاق عالمي، بدليل انتشار الأسواق غير المشروعة وزيادة تفشي الإدمان. وقد يبدو أن هذين الاتجاهين غير مترابطين، لكنهما قد يكونان في الحقيقة مدفوعين بنفس العوامل. إن إلقاء نظرة على مظهر أو مظهرين من هذه الفترة الانتقالية ربما تكشف عن الوجهة التي يجب علينا أن نسلكها على المستوى المتعدد الأطراف.

فلننظر، على سبيل المثال، في التحديات الهائلة التي تجابه بعض الديمقراطيات الحديثة. إن الإصلاحات الاقتصادية تتطلب حقن للعديد من الاقتصادات الفتية المتوجهة نحو السوق بمدد غزير من رؤوس الأموال. وهذه الحاجة الى رؤوس الأموال ملموسة على جميع مستويات المجتمع. والحكومات تعاني من عجز في ميزانياتها. ويجد المستهلكون صعوبة متزايدة في القدرة على شراء اللوازم الأساسية. وفي هذا السياق، ما هي صناعة المخدرات غير المشروعة إن لم تكن مصدرا لفيض من رؤوس الأموال وفرص العمل؟ وما هي

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.37
18 November 1993

ARABIC

93-86968(A)

المخدرات غير المشروعة إن لم تكن سلعة تدر ربحا فاحشا؟ إن الصعوبات الاقتصادية الحادة يمكن، في بعض الأحيان، أن تغطي على الأبعاد الإجرامية للأنشطة المتصلة بالمخدرات. وأوجدت بعض البلدان المستقلة حديثا ملاذا آمنا للأموال كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية التي تمس الحاجة إليها، وهذا بالرغم من الأثر الضار لغسل الأموال على الاستقرار النقدي. وهذا النمط من الاستجابة يؤكد على الصلة المباشرة بين الاحتياجات التي أدت إليها فترة ما بعد الحرب الباردة، والتدهور المحتمل للجرائم المتصلة بالمخدرات.

ولكن ثمة جانب آخر جدير بالملاحظة في فترة ما بعد الحرب الباردة هو الدور الجديد لبعض البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. فاليوم أمام عدد متزايد منها فرصة للنمو المستقر والاندماج في الاقتصاد العالمي. والاستثمار الأجنبي المباشر يغير طبيعة أسواقها الداخلية. وقد قامت الحكومات بخصخصة جزء كبير من الصناعة غير الكفؤة التي تمتلكها الدولة. وأسواق الأوراق المالية المزدهرة قد فرضت بنشاط لم يسبق له مثيل. إن هذه التغيرات الثلاثة - الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وموجة الخصخصة، والنمو في أسواق الأوراق المالية للبلدان النامية - تغيرات إيجابية في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العالمي من نمو بطيء. ولكنها تمثل أيضا فرصة حاسمة لشبكات الاتجار بالمخدرات والمنظمات الإجرامية. إن شبكات المخدرات يمكن أن تتلاعب بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإعادة "تدوير" عوائدها غير المشروعة تحت ستار الأعمال التجارية الشرعية. وقد تخفف الخصخصة من القبضة التنظيمية للحكومات، ومن ثم تسمح لتجار المخدرات بالعمل في مواجهة عدد أقل من القيود. وتناقص الإشراف الرسمي على صناعة الأدوية يمكن أن ييسر تحويل المكونات الأولية والمواد الكيميائية الأساسية الى قنوات غير مشروعة.

وثمة مجموعة أخرى من الأمم النامية لا تزال تجد نفسها في حالة يائسة وليس لديها ما يكفي من الدلائل على أن محنتها الاقتصادية قد انتهت. وعدد أعضاء هذه المجموعة الأخيرة يتجاوز بكثير عدد البلدان النامية المزدهرة. وبالنسبة لهذه الأمم، تمثل السمة البارزة لفترة ما بعد الحرب الباردة هذه المدى الذي وصل إليه تهميش اقتصاداتها. إننا نشهد فعلا عواقب مكلفة متصلة بالمخدرات. وقد تطور الحال ببعض هذه البلدان حتى أصبحت قنوات رئيسية للاتجار، تنقل عبرها المخدرات غير المشروعة من الأسواق المنتجة الى الأسواق المستهلكة. وفي حين أن الدينامية الاقتصادية قد تكون السبب الكامن وراء تعاطي المخدرات في أماكن أخرى، فإن الركود واليأس بالنسبة للعديد من هذه البلدان هما القوتان الدافعتان وراء انتشار الاتجاهات المتصلة بالمخدرات.

وعليه، فلهذه الأسباب والعديد من الأسباب الأخرى، أصبح الخطر الذي تفرضه المخدرات غير المشروعة أعظم من ذي قبل، في هذا الوقت الذي نفتح فيه فصلا جديدا من فصول التاريخ. وسيستمر في التعاظم ما لم نتصرف معا على المستوى المتعدد الأطراف. بل يجب علي أن أؤكد أن وجوب كفالة نجاح جهود المراقبة الدولية للمخدرات لا يتعلق بالديمقراطيات الجديدة والبلدان النامية فحسب. بل إن هذا الشبح، بالنظر الى الطابع العالمي للمخدرات غير المشروعة، والى التقدمات السريعة الحاصلة في مجالات التجارة، والاتصالات والسفر، يواجه جميع البلدان معا. ويتعين عليها أن تتصدى له معا.

يجب علينا أن نسلم بالطبيعة المتعددة الأبعاد لإساءة استعمال المخدرات والعوامل الكامنة التي تسهم في أبعادها العالمية النطاق. ويجب علينا أن نحقق نهجا متوازنا عالميا يعالج فيه الطلب على المخدرات وتوزيعها والاتجار بها بشكل غير مشروع كأجزاء مترابطة لظاهرة عالمية واحدة.

ما أن تدخل المخدرات الى مجتمع من المجتمعات، حتى يتبعها التصاعد اللولبي في إنتاجها واستهلاكها والاتجار بها بشكل غير مشروع. وفي هذا السياق، يمثل تهديد المخدرات خطرا مشتركا يهدد جميع الأمم. ومفهوم تقاسم المسؤولية، الذي تم التأكيد عليه بوضوح كبير في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها المعقود في عام ١٩٨٧، لا بد من تطبيقه بصفته المبدأ الأساسي الكامن وراء جهودنا.

لقد تم إرساء أسس التقدم. فالاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات تهيئ الأساس القانوني واللغة المشتركة اللذين يمكن للدول الأعضاء أن تستجيب بهما لأزمة المخدرات غير المشروعة الآخذة في الظهور. وبرنامج العمل العالمي الذي اعتمدته هذه الجمعية في عام ١٩٩٠، يحدد الاستراتيجية اللازمة التي يجب علينا أن نسعى الى تنفيذها. وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يمثل بجدارة محورا لجهود مراقبة المخدرات على المستوى المتعدد الأطراف.

وإذ نمضي في الأيام القادمة بمداولاتنا بشأن أفضل الطرق التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يواصل معالجة وباء المخدرات، فلنتذكر الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا، ونتجه صوب تنفيذها التام.

لقد طلب مني الأمين العام أن أنقل لكم اعتذاراته عن عدم تمكنه من التواجد معنا هذا الصباح. ولقد بعث برسالة الى الجمعية العامة، وسأعطي الكلمة الآن للسيد جيورجيو جياكوميلي المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ليتلو رسالة الأمين العام على الجمعية.

السيد جياكوميلي (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأتلو الآن رسالة من الأمين العام.

"إن المخدرات هي آفة عصرنا، وعواقبها الآثمة تنتشر عمقا واتساعا؛ وهي تسبب الفساد وزعزعة الاستقرار، والعنف والمعاناة. ومن المحزن أن المخدرات هي سبب رئيسي لإنعدام الأمن في العالم.

"ولذلك يجب علينا ألا نقع فريسة الأوهام: إن إساءة استعمال المخدرات هي الآن خطر عالمي، على نفس نطاق الضرر البيئي ووباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (مرض الإيدز)، أو الفقر ذاته. ولهذا فإن من واجبنا الاستجابة لهذا التهديد بالتضامن الدولي.

"إن هذه الجلسات العامة الأربع دليل ساطع على عزمنا المعقود على معالجة هذه المسألة في إطار دولي واضح. بل إن المجتمع الدولي في السنوات السبع الأخيرة أصبح، تدريجيا، مدركا للبعد الجديد للمشاكل المتصلة بإساءة استعمال المخدرات.

"إن المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، الذي عقد في فيينا في عام ١٩٨٧، أكد على المسؤولية الجماعية لجميع الدول في مكافحة المخدرات. وفي العام الذي تلاه، قام المجتمع الدولي بتقوية حاسمة لمجموعة الصكوك القانونية المتاحة أمامه باعتماد اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

"وفي عام ١٩٩٠، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة، خطوة حاسمة أخرى الى الأمام عندما اعتمدت الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي، وأعطت الأمم المتحدة دورا مركزيا في تطوير التعاون الدولي في مكافحة المخدرات. وهذه التدابير السياسية والقانونية والتشغيلية لا بد أن تستكمل الآن بتنفيذ خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

"وبوضع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩١، أصبح في متناول المجتمع الدولي هيكل فعال وأداة لتحقيق أهدافه المعلنة.

"إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات اضطلع منذ إنشائه، بفحص متعمق ثان للاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات، يشمل الخبرة المكتسبة حتى الآن والنتائج التي تم التوصل اليها على حد سواء. وقد مكن هذا التحليل البرنامج من تحديد مبادئ جديدة وتوجهات وأولويات استراتيجية جديدة، تم تقديمها بعد ذلك الى الهيئات الحكومية الدولية لتنظر فيها. وقامت هذه الهيئات، وبصورة خاصة، لجنة المخدرات، بتأييد برنامج واستراتيجية العمل العالمي الجديد.

"وهذه الاستراتيجية التي تقوم على نهج عالمي - وأشدد على هذه النقطة - تعالج بطريقة نزيهة ومتوازنة جميع جوانب المشكلة، آخذة في الاعتبار المتطلبات الثقافية والاجتماعية الملائمة لكل بلد وكل منطقة. وهذه الاستراتيجية ستنفذ على مستويات ثلاثة: المستوى الوطني والمستوى دون الإقليمي أو الإقليمي والمستوى العالمي.

"أولا، المستوى القطري: لدى تحديد وتنفيذ البرامج الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي لكل دولة أن تعتمد خطة رئيسية لمكافحة المخدرات تتماشى مع الأولويات الوطنية. ولا يمكنني أن أغالي في التأكيد على أهمية التدابير التشريعية والمؤسسية، وضرورة ضمان توافقها مع نص وروح المعاهدات الدولية.

"وفي الوقت نفسه، إذا أريد أن ينجح التعاون والتنسيق على المستوى الدولي، فينبغي لكل بلد أن ينشئ داخليا آلية فعالة ذات سلطة قانونية مناسبة، لتنسيق تدابير مكافحة المخدرات في كل جانب من جوانبها: حيث التعليم والإعلام والرعاية الصحية وإعادة الادماج في المجتمع، وتدابير المراقبة، وإدارة العدالة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

"ثانيا، ولضمان أن تمتد آثار هذه

التدابير الى أبعد مدى ممكن، ينبغي تنفيذها في إطار إقليمي أو دون إقليمي يقوم على أساس اتفاقات للتعاون الدولي، تسهل، في جملة أمور، تبادل المعلومات، وكذلك ضمان التوافق الفعال لتدابير مراقبة المخدرات، وتشجيع الإقدام على مبادرات مشتركة أوسع، خصوصا في القطاعات الاستراتيجية مثل مناطق الحدود.

"المستوى الثالث والأخير، هو أن العمل على الصعيد الدولي ينبغي أن يتضمن التنفيذ الصارم والعالمي للاتفاقيات الدولية التي تمثل الإطار القانوني الأساسي والقاسم المشترك الفعلي الذي ينبغي أن تدمج فيه التشريعات الوطنية لكل دولة.

"وإذا كان لنا أن نجعل جهودنا الدولية ذات طابع عالمي حقا، فمن نافلة القول إنه يجب أيضا تعبئة جميع الفئات المعنية داخل مجتمعاتنا. وأشير هنا الى المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المهنية والتجارية، وعالم الجامعات، والمدارس، ووسائط الإعلام، والحركات الرياضية. وكلنا معا، وبمساندة السلطات المحلية والإقليمية والوطنية، يجب علينا أن نعمل على إنشاء المزيد والمزيد من الشبكات المتكاملة، وذلك لإقامة شراكة حقيقية تضمن، بالتالي، قيام صلة واضحة بين جميع التدابير المتخذة. وأتطلع أيضا صوب منظمات المنظومة من أجل حوار مستمر برعاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

"وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضا للهيئات الإنمائية الإقليمية والدولية، وخصوصا مؤسسات تمويل التنمية، أن تضطلع بدور متزايد الأهمية في مكافحة المخدرات؛ بل الواقع ينبغي لها أن تجعل مكافحة المخدرات عنصرا دائما في سياساتها التنموية، وأن تنسق أنشطتها أيضا على نحو أوثق مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

"واليوم توجد ترسانة فعالة تحت تصرف المجتمع الدولي - فهناك الاستراتيجية، وميدان للعمل وأداة فعالة للتنسيق. وفي حين أنه يمكن دوما، بطبيعة الحال، إجراء تحسينات على الترسانة، فينبغي لنا الآن أن نحول تركيزنا الى العمل الفعلي.

"فإذا كان لنا أن نرتفع الى مستوى التحديات، يجب علينا أن نكفل أن تكون الوسائل الموضوعة تحت تصرفنا كافية للقيام بالمهمة المنتظرة. وهناك جانبان أساسيان يجب ألا يغيبا عن بالنا: من ناحية، السرعة التي تنتشر بها هذه الآفة، بكل ما يترتب عليها من آثار على المجتمع وعلى نوعية الجريمة؛ ومن ناحية أخرى، حقيقة أن المجتمع المدني أخذ يبدي شعورا متزايدا بنفاد الصبر، مما يؤدي الى حلول مفرطة التبسيط أو إنهزامية. وهناك حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى، للقيام بعمل حازم على مستوى الكوكب نفسه. ولهذا فمن الضروري للمجتمع الدولي أن ينتهز هذه الفرصة لكي يؤكد من جديد التزامه بمكافحة المخدرات. ولهذا فإن هذا الالتزام يجب أن يترجم الى إجراء هام من خلال بذل جهد جدي لتعبئة الموارد الضرورية في جميع أنحاء العالم".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أقترح، ما لم أسمع أي اعتراض، إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة اليوم الساعة ١٢/٠٠ ظهرا.

تقرر ذلك.

ولذلك أطلب الى الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا اسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة، في جلستها العامة الـ ٣٠، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قررت، بالنظر الى ارتفاع عدد الدول المدرجة بالفعل في قائمة المتكلمين، أن تكون مدة البيانات في حدود ١٠ دقائق. وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيتم تشغيل ضوء لماع أبيض على المنصة لتذكير المتكلم بأن مدة الدقائق الـ ١٠ قد انتهت. وندعوكم، في هذا الصدد، الى التعاون بصدر رحب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية في السويد، السيد بنغت وستربرغ.

السيد وستربرغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك حاجة واضحة لوجود وعي عام وسياسي بالمخاطر الصحية الناشئة عن إساءة استخدام المخدرات، وهناك حاجة كذلك للوعي بالآثار السلبية الشديدة للمخدرات على تنمية مجتمعاتنا من النواحي

الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية. إن المخدرات ليست مجرد مواد تخضع لإساءة الاستعمال. إنها تؤدي أيضا الى الفقر، وفقدان الإيمان بالمستقبل والعنف والفساد والجريمة المنظمة. وحيثما توجد إساءة استخدام المخدرات بطريق الحقن، تكون هناك أيضا مشكلة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري. وفي بعض البلدان الأوروبية، فإن أغلبية المصابين بمرض الإيدز هم من مدمني المخدرات.

حينما كانت مشكلة المخدرات جديدة نسبيا، كان من الطبيعي توجيه نسبة عالية من مواردنا للإنفاق على إنفاذ القانون، ولكن أصبح لدينا الآن خبرة كافية بهذه المشكلة، لندرك أن هناك عدة جوانب ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار. وعلينا أن نتصدى لمشكلة المخدرات على جميع الصعد، وأن نستخدم نهجا متوازنا وشاملا ومتعدد التخصصات.

وفي بلادي توجد بعض المؤشرات المشجعة نسبيا التي تبشر ببعض التحسن في حالة إساءة استعمال المخدرات. فنسبة الشبان ممن يسيئون استعمال المخدرات تتراجع باطراد. ونعتقد أن سياستنا الخاصة بتقييد استعمال العقاقير قد أسهمت بذلك. والتدابير المتصلة بالتصدي للمخدرات غير المشروعة حظيت بأولوية قصوى في القطاعين الاجتماعي والصحي وفي مجال إنفاذ القانون.

إن كل التدابير المستخدمة ينبغي أن تنقل نفس الرسالة إلى شبابنا ومفادها: أننا لن نقبل أي استعمال غير مشروع للمخدرات؛ ولن نوافق على التمييز بين المخدرات الخفيفة وبين المخدرات القوية. فالقنب ليس بالمخدر الخالي من الضرر، وهناك دلائل علمية قوية على آثاره المدمرة على الصحة العقلية وعلى الصلة بينه وبين العنف.

وأود أن أشدد بقوة على أن المسؤولية الأساسية عن التقليل من إساءة استعمال المخدرات تقع على عاتق البلدان المستهلكة التقليدية. ولا يجوز أن يكتفى بتوجيه اللوم إلى البلدان التي يجرى فيها الانتاج والاتجار غير المشروع وحدها. ومن ثم، فهناك حاجة لانتهاج سياسات واستراتيجيات لمنع إساءة استعمال المخدرات تركز على الأخص على تقليل الطلب على المخدرات غير المشروعة.

إلا أنني أود في نفس الوقت، أن أؤكد على أن تكثيف الجهود من أجل تقليل الطلب لا ينبغي أن يكون معناه التراخي في يقظتنا في اتخاذ التدابير للتصدي لجرائم المخدرات الدولية. وتفيد التقديرات بأن التجارة غير المشروعة في المخدرات تحقق عائدا سنويا يوازي ١٠ في المائة من عائد التجارة العالمية كلها. ويمكن ملاحظة حدوث زيادة في المخدرات غير المشروعةعلى جميع المستويات: في زراعتها، وتحضيرها، والاتجار فيها واستهلاكها.

وقد تخلى البعض عن المعركة، بدعوى أن مشكلة المخدرات لا يمكن التغلب عليها. وهم يشيرون إلى أننا قد عجزنا عن إيجاد حل للمشكلة في إطار التشريعات القائمة. ولكن النتائج التي يستخلصونها مختلفة تماما عن النتائج التي توصل إليها الأمين العام في تقييمه لتنفيذ خطة العمل العالمية. ويؤكد الأمين العام على أهمية تعزيز الدول الأعضاء لنظمها القانونية والقضائية في الحرب ضد المخدرات، بينما يرى الانهزاميون أننا يجب أن نزيل الضوابط.

وإنني مقتنع بأن استراتيجية التحرير التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إسباغ المشروعية على المخدرات ستجعل من المستحيل حل مشكلة المخدرات. فإن من شأنها أن تؤدي إلى التوسع الهائل في إساءة استعمال المخدرات، وأن تتسبب في الحاق المخدرات أضرارا تجل عن الوصف للصحة العامة وللمجتمع بأسره (ومن هنا، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جسيمة في هذا الصدد. وعلينا ألا نستسلم لسياسة دفن الرؤوس في الرمال التي يعتنقها مؤيدو سياسة المشروعية، بل على العكس علينا أن نواجه المشكلة وأن نسلم - ليس بالكلمات وحدها بل بالأفعال - بوجوب اللجوء إلى تدابير تكون مبتكرة ومستندة إلى معارف ذوي التخصصات المتعددة وطويلة الأجل.

وينبغي تنشيط منظومة الأمم المتحدة بأسرها في الحرب ضد المخدرات. وفي العام الماضي قرر هذا المحفل إنشاء أداة جديدة لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة الميدانية: وهي مذكرة الأمم المتحدة للاستراتيجية القطرية. والمقصود أن تشكل هذه الإدارة استراتيجية موحدة لأنشطة الأمم المتحدة في كل بلد، ترسم بالاشتراك مع الحكومات المتلقية. وإذا أردنا لعمليات الأمم المتحدة التي تتصدى للمخدرات غير المشروعة أن تكون فعالة، وجب أن تدمج الخطة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مذكرة الأمم المتحدة للاستراتيجية القطرية. إن الدور الذي رسمناه لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية على المخدرات بموجب القرار الذي اتخذناه في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، يقصد به جعله مركزا للأمم المتحدة للتفوق في مجال مراقبة المخدرات. ولكن السؤال هو عما إذا كنا قد وفرنا، كبلدان أعضاء، لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فرصا

حقيقية للارتفاع إلى مستوى ذلك الدور. ولعدة سنوات كان مبلغ المساهمات الطوعية حوالي ٨٠ مليون دولار سنويا - وهذا المبلغ يعادل جزءا يسيرا ليس إلا من العائد السنوي الإجمالي للسوق الدولي للاتجار غير المشروع في المخدرات.

ولكن موضوع الموارد لا يمكن مناقشته من حيث أرقام المبالغ فحسب - فالقضية أيضا هي قضية تحمل حصة عادلة من العبء. إن بياناتنا الطنانة عن مدى تعقد هذه المشكلة وسعة نطاقها، التي صاحبها إنشاؤنا منذ ثلاث سنوات لمؤسسات جديدة لمكافحة المخدرات غير المشروعة، ستبدو بيانات جوفاء إلى حد ما إذا ما استمر الانفاق منخفضا وموزعا بصورة غير متكافئة حتى فيما بين من يسمون بالمانحين الرئيسيين. إن الحالة الاقتصادية العامة الحالية في كثير من البلدان المتقدمة إما ضعيفة أو متدهورة، ولكن ذلك لا ينبغي أن يتخذ مبررا للسلبية. فعواقب التقاعس عن العمل تشكل خطرا يتهدد الأجيال المقبلة. وينبغي تصعيد الجهود الرامية إلى الحد من استهلاك المخدرات غير المشروعة.

ونحن مسؤولون، بوصفنا بلدانا مانحة، عن الاسهام في مناقشة الأولويات. وهذا يعني، في رأيي، أن نقوم سويا بوضع المبادئ التوجيهية العامة، بدلا من التركيز على تفاصيل المراقبة على صعيد المشروع. وعندما تكون الأموال المتاحة لنا محدودة، تتزايد أهمية توظيف تلك الأموال بطريقة استراتيجية. ويكتسي الدور الحفاز لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أهمية حيوية في هذا السياق، ولا سيما في مجال التنمية البديلة حيث يصبح اشراك وكالات الأمم المتحدة الأخرى أمرا حيويا. وهذا ينطبق أيضا على دور المؤسسات المالية.

وبوصفنا أحد البلدان التي بدأت المسيرة التي أدت إلى اعتماد برنامج العمل العالمي، فإننا ملتزمون أشد الالتزام بالوفاء بمسؤولياتنا.ولذلك فإنني أرى أن على الدول الأعضاء واجب متابعة وتنفيذ البرنامج على المستويين الوطني والدولي. ويسعدني أن هناك توافقا في الآراء واسع النطاق حول هذا الموضوع داخل الجمعية.

ولذلك سيكون اعتماد هذه الجمعية لمشروع القرار الذي اقترحته المكسيك خطوة في الاتجاه الصحيح. فالمشروع يتضمن عدة عناصر كفيلة بأن تعزز الكفاح الدولي ضد المخدرات. وستتيح مداولات الجزء التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة عام ١٩٩٤ فرصة فريدة للنقاش فيما بين جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بغية تنفيذ برنامج العمل العالمي على نحو أكثر فعالية. والمرجو أن يؤدى الاقتراح الذي سيقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥ إلى إجراء التعديلات المناسبة في أنشطة مراقبة المخدرات، حيثما يكون ذلك لازما.

إن إدراج هذا الموضوع على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ كفيل بالحفاظ على الالتزام والزخم اللازمين ولكن اسمحوا لى أيضا بأن أشدد على قيمة فريق الخبراء المخصص، المشار إليه في الفقرة الأخيرة من مشروع القرار (A/48/L.12). إن إنشاء فريق من هذا القبيل ليس بالأسلوب الجديد في العمل في إطار الأمم المتحدة؛ فقد تم اللجوء إلى هذا الأسلوب على سبيل المثال لتنفيذ القرارات التي أتخذت في الدورة الاستثنائية. وهو أسلوب فعال لإتاحة الفرصة لاستعراض جهودنا من قبل عناصر خارجية لديها الكفاءة والصراحة فإذا كانت النتيجة هي التأييد التام للسياسة الحالية، فخير وبركة.

ولعدد من السنين، ظللنا نصدر البيانات السياسية عن الآثار المدمرة لمشكلة المخدرات. وفي عام ١٩٨٧ عقدنا المؤتمر الدولي في فيينا؛ وفي عام ١٩٩٠ عقدنا الدورة الاستثنائية للجمعية العامة والقمة العالمية في لندن. كما اتفقنا أثناء الدورة الاستثنائية على إجراء إصلاحات كبيرة في الهياكل التي تتصدى للمواد المخدرة غير المشروعة. وعلينا الآن أن نسأل أنفسنا عما إذا كان ذلك كافيا. هل قربتنا القرارات التي اتخذناها من حل المشكلة؟ هل يكون بوسعنا أن نحقق ما هو أكثر من ذلك لو اعتمدنا نهجا آخر؟

وهناك ميل نشارك فيه جميعا هو الميل إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى، لإعلان إصرارنا والتزامنا بمكافحة المشكلات العالمية للمخدرات غير المشروعة. ثم نعود إلى بلادنا ونشغل أنفسنا بأمور أخرى ذات أهمية. ولكن مشكلة المخدرات غير المشروعة لابد أن يجري التصدي لها في بلداننا، كل على حدة. وفي نهاية الأمر تقع المسؤولية على عاتق كل منا، وعلى عاتقنا جميعا نحن المجتمعين هنا اليوم. ولا يمكن تفويضها للغير.

السيد باي جينغ فو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): في شهر شباط/فبراير ١٩٩٢، اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي، اللذين يحددان هدف واتجاه الأنشطة الدولية في مجال مكافحة المخدرات.

وخلال السنوات القليلة الماضية تم اتخاذ عدد من التدابير المتعلقة بمكافحة المخدرات، كما تم إحراز نتائج إيجابية من جانب البلدان فرادى ومن جانب المجتمع الدولي ككل لتقليل خطر المخدرات غير المشروعة. ومع ذلك ينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا أن الاتجاه العالمي لانتاج المخدرات، وإساءة استعمالها، والاتجار غير المشروع بها لا يزال يسير في الاتجاه المضاد.

ولدى دراسة ومناقشة المشكلة الدولية المتعلقة بالمخدرات، وفي عملية تصميم استراتيجيات وسياسات أكثر فعالية لابد من إيلاء الاهتمام الكامل إلى عاملين يتسمان بالموضوعية والحسم في الحالة الراهنة للمخدرات غير المشروعة. العامل الأول هو وجود مصادر غير مشروعة وواسعة النطاق للمخدرات، والعامل الآخر هو الأسواق الدولية المستهلكة للمخدرات غير المشروعة. هذان العاملان هما اللذان يسببان الزيادة الخطيرة في مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ويجعلان مكافحة المخدرات مهمة مضنية تستغرق وقتا طويلا بالنسبة للمجتمع الدولي ككل.

لذلك، ينبغي، عند تنفيذ الاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات، أن تدرس المسائل المتعلقة بكيفية تقليل الانتاج غير المشروع، وتقليل الطلب على المخدرات، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات على نحو فعال، وأن تعالج هذه المسائل على أنها متساوية في أهميتها، بغية اعتماد تدابير شاملة. وفي نفس الوقت، يتعين أخذ مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعين الاعتبار عندما يقوم كل بلد بالإعداد لشن حملته لمكافحة المخدرات.

وعلى الرغم من أننا نواجه حالة خطيرة فيما يتعلق بالمخدرات، فقد أخذت تتهيأ أيضا بعض الظروف التي يمكن أن تفضي إلى القضاء على مشكلة المخدرات غير المشروعة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أذكر بضع نقاط فيما يتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة المخدرات.

أولا، ينبغي أن يبقى هذا التعاون متفقا مع الحقيقة الواقعية والموضوعية للنمط العام لمشكلة المخدرات العالمية، بغية صياغة سياسات للتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، وتخطيط أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويجب إيلاء الاعتبار الكامل لمختلف المناطق. إن الاستراتيجية دون الإقليمية لمكافحة المخدرات التي ينتهجها ذلك البرنامج في منطقة المثلث الذهبي تتطور على نحو ملائم، ومن العمل إبراز أهمية المشروع دون الإقليمي الذي يستهدف الحد من زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة بالنهوض بالتنمية الريفية الشاملة، والقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات بتعزيز عمليات إنفاذ قوانين المخدرات. ومن الوسائل المجدية في هذا الصدد تنسيق الأنشطة التعاونية بين البلدان المتجاورة عن طريق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وينبغي إعادة التأكيد على هذه السياسات والأنشطة وزيادة تحسينها.

ثانيا، لابد من اتخاذ المزيد من التدابير الإيجابية الرامية إلى تشجيع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية عام ١٩٨٨ وتصادق عليها، على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن. ويجب حث الدول الأطراف في اتفاقية ١٩٨٨ على أن تضطلع بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وأن تنفذها بكل جدية.

ثالثا، إن برنامج العمل العالمي وثيقة أساسية تستند إلى تجارب وطنية في مجال مكافحة المخدرات، وقد اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة عشرة. ويجب تشجيع جميع الدول على اتخاذ إجراءات فعالة لتنفيذ هذا البرنامج في ضوء الظروف الخاصة لكل منها. وبينما يجب بذل الجهود على الصعيد الوطني، فإن التنفيذ على الصعيد الدولي لابد من التعجيل به أيضا.

رابعا، يجب أن يكون التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات قائما على أساس المنفعة المتبادلة، واحترام كل بلد لسيادة البلدان الأخرى.

إن مشكلة المخدرات غير المشروعة تمثل تهديدا خطيرا لصحة الناس في كل مكان ولاستقرار المجتمعات. ومن الحتمي أن تتأثر الصين بالتسلل المتزايد للأنشطة المتصلة بتهريب المخدرات غير المشروعة عبر الحدود وأن تعاني منه، وذلك بسبب موقعها الجغرافي وسياستها الانفتاحية. وما فتئت الحكومة الصينية تبذل جهودا متواصلة في السنوات الماضية من أجل تقوية تدابيرها الوطنية لمكافحة المخدرات.

وقد أخذت الحكومة الصينية برنامج العمل العالمي بعين الاعتبار التام لدى صياغتها وتخطيطها لسياساتها الداخلية في مجال مكافحة المخدرات - ويتجلى تنفيذ الحكومة الصينية لبرنامج العمل العالمي في ما جاء في تقرير الأمين العام. ومع ذلك، فإنني أود أن أتكلم بإيجاز عن التدابير الهامة التي اتخذتها الحكومة الصينية في العام الماضي وعن أوجه النجاح

الرئيسية التي تحققت.

لقد اتخذت تدابير صارمة لقمع جرائم الاتجار بالمخدرات المتصلة بتهريب المخدرات عبر الحدود. وفي عام ١٩٩٢، استطاعت الهيئات الصينية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات أن تضبط ٧٠١ ١٤ حالة تهريب مخدرات صودر فيها ٤٨٩ ٤ كيلو غراما من الهيروين و ٦٦٠ ٢ كيلو غراما من الأفيون و ٩١٠ كيلو غرامات من القنب. وخلال ذلك العام زادت كميات الهيروين التي تم ضبطها عن الكميات المصادرة في العام السابق بنسبة ١,٤ إلى ١. وخلال الشهور الست الأولى من عام ١٩٩٣، ضبطت الوكالات الصينية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات ٨١٧ ٧ حالة تهريب مخدرات صودر فيها ٩٤٥ ١ كيلوغراما من الأفيون و ٨٩٨ ١ كيلوغراما من الهيروين و ١٠٠ كيلوغرام من القنب. وتبين هذه الأرقام والحقائق بوضوح الاتجاه المتزايد لأنشطة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة في الصين، كما تبين من ناحية أخرى تصميم سلطات إنفاذ قوانين المخدرات في الحكومة الصينية وفعالية جهودها.

كما زاد تعزيز أنشطة الدعاية والتثقيف فيما يتصل بمكافحة المخدرات. ولزيادة التوعية الاجتماعية، عبأت الحكومة إمكاناتها على كل الأصعدة للقيام بأنشطة واسعة النطاق للنشر عن خطر المخدرات غير المشروعة، وعن القوانين واللوائح الوطنية المتصلة بالمخدرات، وذلك من خلال شتى وسائط الإعلام كالبرامج الإذاعية والتليفزيونية والصحف. والبرامج التعليمية الرئيسية في هذا المضمار موجهة إلى الشباب، لا سيما طلاب المدارس المتوسطة. وتنشر اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات مواد للقراءة عن مكافحة المخدرات، وتوزعها في كل أنحاء البلاد. وقد نظمت حملات جماهيرية شتى في المقاطعات التي ظهرت فيها مشاكل تتعلق بالمخدرات غير المشروعة، وذلك وفقا للبرامج المرسومة لعقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وللاحتفال بيوم ٢٦ حزيران/يونيه كيوم دولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وزاد تعزيز الجهود التي تبذل من أجل تخليص أجسام مدمني المخدرات من سمومها وإعادة تأهيلهم. ووفقا للاحصاءات المعلنة على نطاق الدولة، يبلغ عدد مدمني المخدرات في الوقت الحالي ٠٠٠ ٢٥٠ شخص. وقد أنشأت الحكومات المحلية ٢٥٢ مركزا لإزالة السموم من أجسام مدمني المخدرات على نحو إجباري وقد أتم ٠٠٠ ٤٦ من مدمني المخدرات برنامجا إجباريا لتخليص أجسامهم من سمومها. وأقيم نظام للمراقبة المجتمعية للمدمنين الذين عولجوا سعيا إلى خفض معدل العودة إلى الإدمان. وأولت الحكومة الصينية اهتماما على سبيل الأولوية العالية لتجنب الوفيات الناجمة عن الإصابة بمرض الإيدز بسبب الإدمان على المخدرات ولعلاج المصابين.

واتخذت خطوات كبيرة للسيطرة على المواد الكيميائية التي يمكن أن تستخدم في انتاج مخدرات غير مشروعة. ولئن كان من الصعب إلى حد ما السيطرة على بعض هذه المواد الكيميائية سيطرة فعالة بسبب استخدامها الواسع في الصناعة، فإن الحكومة الصينية لا تزال تحترم القرار الذي اتخذته لجنة الأمم المتحدة للمخدرات، وقد نفذت نظاما لإصدار التراخيص لتصدير هذه المواد دخل حيز النفاذ اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وذلك من أجل التحكم في ٢٢ مادة كيميائية مدرجة في اتفاقية عام ١٩٨٨. كما تم سن وتطبيق لائحة تنظيمية خاصة للسيطرة الفعالة على انتاج وتوزيع ونقل مادة الإيفدرين، وتتضمن هذه اللائحة تدابير تحول دون توزيع هذه المادة إلا وفقا للخطة الوطنية، وتستلزم الحصول على ترخيص لشرائها وتقضي بإقتصار الترخيص الواحد على شحنة واحدة. وفرضت تدابير صارمة على طول مناطق الحدود في مقاطعة يونان لمنع أي تصدير غير مشروع للمواد الكيميائية التي يمكن أن تستخدم في صنع المخدرات.

وما فتئت حكومة الصين تؤيد دوما تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات. وبغية مكافحة تلك الآفة التي أصابت المجتمع الدولي والصين والنابعة من مصادر المخدرات القائمة في الخارج ومن عمليات النقل العابر لها، فقد أيدت الصين وشاركت بنشاط في الاستراتيجية دون الإقليمية لمكافحة المخدرات وفي البرامج التعاونية التي بدأها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ويجري الآن تنفيذ المشروع دون الإقليمي لمكافحة المخدرات الموقع من الصين وميانمار وبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وتضطلع الوكالات الصينية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات بدور نشط في هذا الصدد، وتتخذ موقفا إيجابيا في عمليات التحقيق المشتركة بصدد المخدرات وفي تبادل المعلومات مع البلدان المجاورة والمناطق الأخرى. وقد أقيمت علاقات طيبة في هذا الخصوص.

وتثني حكومة الصين بالغ الثناء على عقد هذه الجلسات العامة الاستثنائية في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، المخصصة لموضوع إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، وذلك بهدف زيادة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات. ويحدونا أمل مخلص في أن يتم خلال هذه الجلسات الاستثنائية

انضمام المزيد من الدول الأعضاء إلى اتفاقية عام ١٩٨٨ والمصادقة عليها، وفي أن يتعزز تبعا لذلك التعاون المتعدد الأطراف في مجال مكافحة المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ملشيور واثيليت، نائب رئيس الوزراء ووزير العدل والشؤون الاقتصادية في بلجيكا.

السيد واثيليت (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني غاية الشرف أن أتكلم في هذا المحفل الموقر باسم المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء.

وإذ أرحب بالمبادئ التوجيهية الهامة فيما يتعلق بعملنا الواردة في مقترحات الأمين العام، فإني أود بادئ ذي بدء أن أؤكد على أن عملية تقييم حالة التعاون الدولي في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات أصبحت ضرورية الآن وملحة أكثر مما كانت عليه وقت اجتماعنا السابق، نظرا لأن كل البيانات المتاحة لنا تدل على أن آفة المخدرات تواصل الاستفحال، مما يسبب تهديدا خطيرا ومستمرا ليس فقط لصحة الأفراد، بل أيضا لبنية مجتمعاتنا ذاتها. وهي، في أحيان كثيرة جدا، تخل بالاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان فضلا عن أمنها وهيكلها الديمقراطي ككل.

وإزاء تنوع ذلك التهديد، الذي يؤثر على نحو خطير على عدد متزايد من البلدان، وبصفة خاصة في افريقيا وشرق أوروبا وإن كان قائما في جميع أنحاء العالم، كذلك، فإن تكثيف التعاون الدولي على المستوى العالمي هو وحده الذي سيمكننا من التغلب على هذا الخطر والصمود في وجهه على جبهة عريضة وفعالة بما فيه الكفاية. هذه هي مسؤوليتنا كقادة سياسيين ويجب علينا أن نتحمل هذا العبء بالكامل وبروح التضامن التام.

وفي هذا الصدد ترى المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن الجلسات الخاصة التي تكرسها الجمعية العامة لهذا الموضوع ستمكننا من تقييم آثار الأدوات والبرامج والهياكل المؤسسية التي اكتسبناها بمرور الوقت ومن إعادة تأكيد إرادتنا في التعاون المشترك.

إن القضاء على الاتجار غير المشروع في المخدرات ينطوي على تكاليف سياسية وإنسانية واقتصادية واجتماعية باهظة، ويتطلب تضامنا إقليميا ودوليا وحملة تعبئة حقيقية متضافرة وفعالة.

وبمزيد من التحديد يتمثل الرد الأول الرامي إلى دعم وسائل مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات بجميع أشكالها، في انضمام جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى المعاهدات الدولية المبرمة في هذا الموضوع، وبصفة خاصة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١. واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ وكذلك على الأخص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. وقد وقعت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء على هذه الاتفاقية الأخيرة، كما صدقت عليها بالفعل أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في المجموعة، مؤكدة بذلك أهمية أحكامها المبتكرة في مجالات مصادرة الأملاك ومراقبة التسليم والاتجار في السلائف وغيرها من المنتجات الكيميائية الأساسية.

ينبغي أن نذكر أيضا بأهمية التنفيذ السريع للتدابير التشريعية والإدارية الضرورية لجعل النظم القضائية الوطنية تتطابق مع روح ونطاق المعاهدات الدولية. أما بالنسبة للبلدان التي لم تصبح بعد أطرافا في تلك الاتفاقيات، فينبغي تشجيعها على التحرك صوب التنفيذ المؤقت لأحكام هذه الاتفاقيات.

إن الجانب المالي للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ودخول المصارف والممولين في عملية غسل مبالغ هائلة من الأموال الناشئة عن الاتجار بالمخدرات، أصبحا من الشواغل الرئيسية للدول وقد أصبح عليها أن تتخذ شتى التدابير الضرورية للحيلولة دون ممارسة ذلك النوع من الأنشطة في أراضيها.

وترى المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن قيام سوق واحدة بدون حدود داخلية خلال هذا العام يجب ألا يتخذ وسيلة للقيام بأنشطة منكرة مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات وعمليات غسل الأموال التي تصاحب هذا الاتجار. ولهذا السبب بدئ في تنفيذ استراتيجية مشتركة وتدفق مستمر للمعلومات بين الدوائر المتخصصة في شؤون الأمن والجمارك، وذلك لضمان الرقابة الموحدة المتجانسة على جميع الحدود الخارجية للمجموعة.

وببدء نفاذ التوجيه الأوروبي بشأن غسل الأموال اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام توفرت لحكومات البلدان المعنية أداة قيمة في الكفاح الذي تشنه معا للتغلب على آفة المخدرات. وبالمثل ينبغي التأكيد على أهمية قيام الدول المؤهلة بالتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا لعام ١٩٩٠ بشأن غسل الأموال وكشف وضبط ومصادرة

مغانم الجرائم.

إن فرصة الحصول على أرباح هائلة غير مشروعة تشكل حافزا للدوائر الإجرامية التي تكيف أنشطتها مع أهواء وآفات مجتمعنا. ولذلك ترى المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء وجوب إيجاد الوسيلة المثلى لإقامة روابط وثيقة بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة، وذلك لتنسيق الجهود وتوسيعها في هذا الميدان.

وقد أحرز أيضا تقدم حقيقي منذ عام ١٩٩٠ في إطار التعاون الدولي لمنع تحويل السلائف والمنتجات الكيميائية الضرورية الأخرى إلى أغراض غير مشروعة. وفيما يخص المجموعة الأوروبية، أدى هذا التعاون الى اعتماد مجموعة من اللوائح التي تفصل الخطوات الواجب اتخاذها لمنع تحويل مواد معينة إلى الانتاج غير المشروع للمخدرات أو المؤثرات العقلية، وإلى اعتماد توجيه بشأن انتاج السلائف وتسويقها في المنطقة الأوروبية.

وقد مكننا ذلك التقدم من تأييد القرار الذي اعتمدته في الربيع الماضي لجنة المخدرات، والذي يرمي إلى متابعة توصيات الفريق العامل المعني بالمنتجات الكيميائية لمجموعة البلدان الصناعية السبعة، وتحديد دور واضح للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ولبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد تضاعفت جهودنا للتعاون داخل مجموعة "تريفي" التي تضم وزراء الداخلية والعدل للدول الـ ١٢ الأعضاء في المجموعة، وفي إطار مجموعة المساعدة المتبادلة لسلطات الجمارك، وعلى سبيل المثال أذكر هنا القرار الذي أتخذ في حزيران/يونيه ١٩٩١ لإنشاء مكتب الشرطة الأوروبي الذي يعرف باسم "يوروبول". ونأمل أن يكون قد بدأ بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ التنفيذ الفعال للاتفاق الذي وقعه الوزراء المختصون في حزيران/ يونيه من هذا العام لإنشاء وحدة معلومات مشتركة للمخدرات تعرف باسم "وحدة يوروبول للمخدرات".

وكما أكد الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي اللذان اعتمدتهما الجمعية العامة في ١٩٩٠، فإن مكافحة شرور المخدرات تتطلب عملا دوليا مشتركا. وقد عقدت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، مع بلدان ثالثة ومع مناطق أخرى اتفاقات كثيرة تتضمن مواد تدعو إلى التعاون في مكافحة المخدرات. وأود هنا أن أترك الأمر للبيان الذي سيدلي به المفوض فلين، مفوض لجنة المجموعة الأوروبية.

وتؤكد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جديد أهمية الجهود الدولية التي تبذل لإزالة محاصيل المخدرات غير المشروعة وهذه الجلسات توفر لنا فرصة لتحليل وتقييم تلك الجهود وللتأكيد على التضامن المطلوب بين المستهلك والمنتج وبلدان النقل العابر لها. وقد عقدت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء بالفعل اتفاقات تعاون مع عدد من البلدان لمساعدتها في التعرف على المحاصيل التي تستخدم في صناعة المخدرات والقضاء عليها والاستعاضة عنها بمحاصيل أخرى. وهي مستعدة لبحث إمكانيات أخرى.

وتشارك المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أيضا مشاركة كاملة في أنشطة مجموعة دبلن التي تنظم مشاورات غير رسمية بشأن المشاكل المتصلة بالمخدرات فيما بين المجموعة الأوروبية واستراليا وكندا واليابان والنرويج والولايات المتحدة الامريكية والسويد وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد تمكنت مجموعة دبلن، في جملة أمور، من عقد اجتماع في كارتاخينا للنظر في المساعدة التي ينبغي تقديمها للنظام القضائي الكولومبي. كما عقدت اجتماعات كرست لشرق أوروبا ووسط أوروبا والبلقان بغية تحديد وتنظيم المساعدة التي تقدم لبلدان تلك المناطق. وبذلك بدأت المشاركة المتعددة الأطراف تتشكل على المستوى الإقليمي.

لقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى في دورته المعقودة في تموز/يوليه الماضي، على أن تخفيض الطلب على المخدرات هو أحد الأهداف الرئيسية التي ينبغي توخيها في الحملة ضد المخدرات وإساءة استعمالها. كما أن هذا التخفيض يشغل مكانا رئيسيا في تنفيذ الخطة الأوروبية لمكافحة المخدرات التي اعتمدها مجلس أوروبا في روما في عام ١٩٩٠ والتي حدثها مجلس أوروبا في إدنبره في عام ١٩٩٢.

ونعتقد أن النهج المتزن في أنشطة تخفيض الطلب يجب أن يتبعه، إعطاء أولوية مناسبة لمنع الإدمان ولمعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وذلك في إطار المعالجة المتعددة الأبعاد. وتفيد الاحصائيات المتوفرة أن إساءة استعمال المخدرات تمس أفراد من جميع طبقات المجتمع وفي جميع فئات الأعمار، وبصفة خاصة الشباب، وبدرجة متزايدة النساء.

إن تبادل المعلومات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن البرامج والسياسات التي توضع لتخفيض الطلب أمر مفيد بوجه خاص. وينبغي أن يتم ذلك في إطار المؤسسات القائمة، وبصفة خاصة برنامج

الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تتخذ مبادرات معينة لهذا الغرض. وأذكر منها على سبيل المثال إنشاء مركز مراقبة أوروبي للحصول على بيانات مقارنة موضوعية يمكن الاعتماد عليها. على المستوى الأوروبي بشأن جميع العوامل المتصلة بظاهرة إساءة استعمال المخدرات ونتائجها المأساوية في كثير من الأحيان. وسيركز مركز المراقبة اهتمامه بصفة خاصة على الطلب وتخفيضه.

كما تود المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء أن تذكر بالدور الهام الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المتخصصة الناشطة في هذا الميدان، والإسهام الذي يمكن أن تقوم به هذه المنظمات في وضع وتنفيذ التدابير التي تتخذها السلطات العامة لتخفيض الطلب على المخدرات ولمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وبخاصة لمعاونة تلك السلطات في تعبئة الرأي العام وفي نشر رسائل الدعوة للوقاية، في أوساط الشباب قبل سواهم.

ولئن كان من الممكن، بل ومن الواجب أن تكتسي جهودنا المشتركة في مكافحة آفة المخدرات المزيد من الفعالية بالعمل المصمم من جانب كل منا على المستوى الوطني، وبتصعيد التعاون الإقليمي والدولي، فإن هذا الكفاح لن يكون مجديا دون تنسيق على مستوى الأمم المتحدة.

إن اعتماد الجمعية العامة للإعلان السياسي ولبرنامج العمل العالمي في عام ١٩٩٠، أسهم اسهاما كبيرا في تشكيل الإرادة الدولية. وبإنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩١ أوجد المجتمع الدولي البرامج والوسائل والهياكل المناسبة للسير في الطريق الذي رسمناه لأنفسنا. إن عملية التقييم التي نقوم بها اليوم تتيح لنا الفرصة لكي نكرر الأهمية الكبيرة التي نعلقها على إقامة جهودنا من أجل التعاون الدولي على هياكل راسخة وفعالة وعملية.

إن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء قد عقدت العزم على أن تدعم على نحو كامل النهج الجديدة وطرق العمل المتاحة الآن لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات حتى يتسنى له الاستجابة على نحو سريع ومرن للتطورات الحاصلة والتنويع المشاهد في مشكلة المخدرات في شتى أرجاء العالم. وهي تود على وجه الخصوص أن تؤكد على الدور المركزي المستند إلى هذا البرنامج، المكلف بالاشراف على أنشطة الحملة التي يشنها المجتمع الدولي لمكافحة إساءة إستعمال المخدرات وتنسيق هذه الأنشطة، والتعرف على الاتجاهات الجديدة، واقتراح الحلول المبتكرة، وحشد جهود تبذلها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والاقليمية والدولية.

والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تؤيد أيضا المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للبرنامج، القائمة على نهج ثلاثي الأطراف متكامل تتماسك في إطاره مجموعة متسقة من البرامج الوطنية، والنهج الاقليمية ودون الاقليمية، والأولويات الدولية.

ونؤيد المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء على نحو كامل الجهود التي يبذلها البرنامج من أجل تنويع أنشطته في مكافحة المخدرات وخاصة من خلال تكريس قدر أكبر من برامجه للحد من الطلب. وترحب أيضا بالدور الرائد للبرنامج في بعض البلدان التي تواجه مشكلة مخدرات حادة جدا في مجالي الانتاج والمرور العابر. وكثيرا ما يكون البرنامج الجهة الأولى والوحيدة التي تخاطب السلطات المعنية.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج العمل العالمي تنفيذا فعالا على مستوى منظومة الأمم المتحدة - ومن الأهمية الحاسمة لتحقيق أكبر قدر من الفعالية لمكافحة المخدرات دعوة مختلف أجهزة هذه المنظومة، بما في ذلك وكالاتها التمويلية، إلى أن تتخذ على الفور، كل في مجال تخصصها، التدابير المناسبة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وأن تضفي على سياساتها وبرامجها وميزانياتها بعدا خاصا بمكافحة المخدرات.

غير أنه لا يكفي أن نشجع البرنامج على زيادة تعاونه مع المؤسسات المالية الدولية. فالدول الأعضاء في منظمتنا، يجب أن تؤكد من جانبها في الهيئات الادارية المختلفة لهذه المؤسسات على ضرورة حشد جهودها وأعمالها، كل في قطاع تخصصها.

إن دور التنسيق داخل إطار منظومة الأمم المتحدة لضمان نجاح برنامج العمل العالمي، يقع على عاتق البرنامج ومديره التنفيذي، السيد جياكوميللي، اللذين تكرر المجموعة الاقتصادية ودولها الأعضاء الاعلان عن مؤازرتها الكاملة لهما. إن منح المدير التنفيذي مؤخرا المزيد من الاستقلال في ادارة خدمات البرنامج، والموظفين الموفرين له هو بادرة ملموسة على الآمال والثقة التي تضعها المنظمة في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

والمجموعة ودولها الأعضاء ، إدراكا منها أن

النهج المنسق والمتوازن في مكافحة إساءة إستعمال المخدرات لن يؤتي ثماره مالم تتوفر للبرنامج الموارد الكافية، تأمل أملا وطيدا في أن تظل مكافحة اساءة إستعمال المخدرات أولوية من أعلى الأولويات عند البت في أمر الميزانية العادية والخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة. ونحن نوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي ليوجه رسالة واضحة بهذا المعنى. وندعو أيضا إلى زيادة المساهمات الطوعية التي يعتمد عليها البرنامج إلى حد كبير لمواجهة الاحتياجات المتزايدة التي يتعين عليه أن يلبيها.

ويجب أن تظل لجنة المخدرات الهيئة الرئيسية لصنع القرار في الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات. وهذه الهيئة هي التي تعتمد، بناء على اقتراحات المدير التنفيذي، الميزانية البرنامجية لصندوق البرنامج. وهي تضطلع بدور بالغ الأهمية في النهوض ببرنامج العمل العالمي ومتابعته. والمجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء ترحب بمناداة لجنة المخدرات بزيادة التنسيق على كل المستويات، بما في ذلك الأنشطة التشغيلية في الميدان.

ويجب أن يكفل صانعو القرارات، من خلال تقارير التقييم، الاستمرار والاتساق الدائمين للبرامج المقررة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. ومن اللازم إتخاذ التدابير على الفور لتحقيق هذا الهدف. وبمجرد إستيفاء هذه الشروط، سيتسنى بلا شك للبرنامج ولجنة المخدرات الاضطلاع على نحو أفضل لولايتهما المتعلقة بممارسة الرقابة على تنفيذ برنامج العمل العالمي.

وينبغي النظر في عقد اجتماع واسع النطاق في ١٩٩٧ لتقييم هذا البرنامج. وينبغي اختيار عام ١٩٩٧ لأنه يوافق نصف مدة عقد الأمم المتحدة الدولي لمكافحة إساءة إستعمال المخدرات. وعلى أي حال، ينبغي أن يتناول التقييم أيضا التدابير التي تتخذها الحكومات لتنفيذ برنامج العمل العالمي والاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة المخدرات.

وختاما، أود أن أقول، نيابة عن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، إننا نشرف على بدء مرحلة جديدة في بناء أوروبا. فإن معاهدة ماسترخت على وشك الدخول في حيز النفاذ. وفي هذا الإطار، تتيح الهياكل الجديدة إمكانات أفضل لتنظيم إجراء المداولات لضمـــان تحقيـــق المزيد من الاتساق وتعميق روابط التعاون. إن النهج القائم على الدافع الذاتي والمستند إلى التخصصات المتعددة، الذي كانت المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء تأمـــل دائمـــا في تطبيقه في مكافحة المخدرات، لابد وأن تعزز بذلك.

وتعرب المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جديد عن قناعتها بأنه ما من شيء يمكن أن يتيح عكس الاتجاه بأن صوب إنتشار ظاهرة المخدرات سوى العمل المتضافر القائم على التصميم الدائب على تعميق التعاون الاقليمي والدولي. إن عالمية المنحى على مستوى الأمم المتحدة ستمكننا من إضفاء البعد التعددي على العمل المتضافر الذي تقوم به الدول الأعضاء. وذلك أمر لا غنى عنه لنجاح نضالنا المشترك، لذا، تواصل المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء دعم جهود البرنامج ومديره التنفيذي. ونأمل أن تؤكد مناقشاتنا ونتائج إجتماعاتنا من جديد تأكيدا تاما إصرار المجتمع الدولي في هذا السبيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أنتريك كراوس، وزير الداخلية في شيلي.

السيد كراوس (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): اسمحوا لي بداية، أن أعرب عن عظيم إرتياح حكومة شيلي إزاء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتكريس أربع جلسات عامة لاستعراض حالة التعاون الدولي في مكافحة إنتاج المخدرات وإستهلاكها والاتجار غير المشروع بها.

هذه هي فرصة عظيمة لنحلل على نحو مستفيض في أسمى المحافل الدولية وأكثرها أهلية، الآثار المختلفة للاستهلاك غير المشروع للمخدرات في العالم. إن الخطورة الجسيمة لهذه القضية ينبغي أن تدفعنا إلى التفكير في مدى ما نجحنا في فعله، ومالم نفعله، في سبيل ازالة هذا الانتهاك الجاري للقيم الأخلاقية من حياتنا.

ويلاحظ بلدي بقلق أن مشكلة المخدرات أبعد ما تكون عن التقلص بل هي تزداد حدة بصورة مزعجة في بعض البلدان. ونعرف أننا نشارك المجتمع الدولي هذا القلق. إن الأولوية التي تعطيها اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية والمعنية بمكافحة اساءة إستعمال المخدرات، لدراسة إستراتيجيات جديدة لمجابهة هذه المسألة هي خير دليل على ذلك. والعمل الهام الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات انما يسير في نفس هذا الاتجاه.

وهذه الحقيقة المؤلمة ليست بغريبة على شيلي. ففي السنوات الأخيرة زادت إساءة إستعمال المخدرات في مجتمعنا. ومما يزيد الطينة بلة، أن إستعمال الكوكايين النقي قد أصبح شائعا، وبخاصة بين الشباب،

مما يؤدي إلى آثار خطيرة على صحتهم إذ أن من السهل أن يصبحوا مدمنين.

ويشاهد بلدي أيضا زيادة في الاتجار في المخدرات ليس لأغراض الاستهلاك الداخلي فحسب، بل أيضا بسبب استخدام أراضينا كبلد للمرور العابر، وبخاصة المرور العابر للكوكايين المتجه إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

إن غسل الأموال وتهريب المواد الكيميائية الأساسية، وإن لم يشكلا لنا مشكلة رئيسية، ليسا بغريبين مع ذلك علينا. فقرب بلدنا من البلدان المنتجة للكوكايين، الذي نرحب به لأسباب أخرى، يجعلنا معرضين على وجه خاص للإتجار في الكوكايين. وشيلي نفسها لا تتوفر فيها الأحوال الطبيعية التي تسمح بانتاج الكوكايين.

وفضلا عن ذلك، فإن التنمية الاقتصادية لبلدنا التي أدت إلى زيادة حقيقية في دخل الفرد قد حولتنا، ويا للمفارقة، إلى سوق استهلاكي يجتذب بائعي المخدرات. ونظامنا الاقتصادي المنفتح الذي يجتذب الكثير من الاستثمارات الأجنبية ويوجد تجاره خارجية نشطة، يجتذب أيضا الذين يسعون إلى إخفاء مصدر الأموال المتحصلة من الاتجار في المخدرات.

ونحن في شيلي، وبخاصة بعد تولي حكومة الرئيس آيلوين الديمقراطية الحكم، ننصرف بقوة إلى مكافحة المخدرات.

لقد صدقنا على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ وأصدرناها بوصفها قانونا من قوانين الجمهورية، وأنشأنا مجلسا وطنيا لمراقبة المخدرات غير المشروعة ينسق أنشطة جميع الخدمات المتعلقة بمنع اساءة استعمال المخدرات والقضاء على الاتجار بها. وانتهجنا سياسة وطنية لمنع ومراقبة اساءة استعمال المخدرات، وعرضنا على المؤتمر الوطني مشروع قانون يكيف القواعد السارية حاليا وفقا لاتفاقية عام ١٩٨٨، وسينال قريبا موافقة مجلس شيوخ الجمهورية؛ وقد عززنا ميزانيات الهيئات المسؤولة عن المنع والمراقبة وإعادة التأهيل، مما أدى إلى تطوير برامج هامة وزيادة فعالية جهاز الدولة.

وعلى الصعيد الدولي، رفعنا مستوى اشتراكنا في الوكالات المتخصصة متعددة الأطراف ووقعنا اتفاقيات ثنائية مع بلدان في منطقتنا وخارجها باذلين كل ما في وسعنا لكي نضمن نفاذها.

نعلم أن هناك علاقة بين اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، ونوعية حياة الشعوب. ولهذا نرى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الوسيلة الرئيسية لمعالجة هذا البلاء. إن النمو المصحوب بالانصاف، الذي يشكل حجر الزاوية في سياسة حكومتنا، هو أنسب طريق أمامنا للتصدي لمشكلتي اساءة استعمال المخدرات والاتجار بها من جذورهما المتمثلة في الفقر ونقص فرص التعليم والافتقار إلى الأمل. لهذا أيدنا بحماس عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي ستعقده الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥.

واساءة استعمال المخدرات ليست مشكلة معزولة، ودراستها من وجهة نظر أخلاقية واجتماعية تبين أن القوانين التي تجرمها لا تكفي لازالتها. من الضروري اقامة خطط وبرامج توضع خصيصا لمنع اساءة استعمال المخدرات وعلاج المدمنين، والتصرف بحسم ونشاط في مواجهة المنظمات الاجرامية التي تشكل أنشطتها غير المشروعة خطرا، ليس على صحة شعوب العالم فحسب، بل أيضا على أمن دولنا وسلامتها الاخلاقية واقتصادها، بل حتى على مؤسساتها ذاتها.

وترى حكومة شيلي أن فرص نجاح الجهود التي يبذلها كل بلد من بلداننا تصبح محدودة إن لم يكن هناك تعاون دولي حقيقي يتجاوز بكثير مجرد اصدار اعلانات بالنوايا. ولا يمكن أن ننظر إلى التعاون من أجل التنمية على أنه مجرد تقديم المساعدة الاقتصادية. وإن كانت هذه المساعدة حيوية دون شك بالنسبة للبلدان الأتعس حظا، بل ينبغي أن ننظر إليه أيضا، على وجه الخصوص، على أنه إزالة للعقبات التي تعترض سبيل حرية التجارة بالنسبة لمنتجات البلدان الأقل نموا، التي هي أمر أساسي للنمو الذي يمكننا من تحقيق العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا.

وهذا هو أكثر السبل انصافا وأنسبها للتعاون في تنمية بلداننا. وعلاوة على ذلك، فاننا نفهم أن المسؤولية عن مكافحة المخدرات، التي تحط من قدر الأفراد وتفسد الأمم، لا تقع على عاتق البلدان المنتجة فحسب، بل تقع في المقام الأول على البلدان الأكثر استهلاكا، وهي كثيرا ما تكون دولا متقدمة النمو تنحو، للأسف، إلى اعتبار الاجراءات التي يتعين عليها أن تقوم بها اجراءات يجب أن تنصب كليا على العرض الآتي من خارج حدودها وليس على الطلب القائم داخل اراضيها.

إن التعاون الدولي يجب أن يتجلى أيضا في

التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات، وذلك في شكل تعاون قانوني متبادل، وتبادل للمعلومات بين السلطات المختصة في كل بلد، وعمليات متضافرة بين الدوائر المسؤولة عن تنفيذ القوانين، واجتماعات دورية تتيح تبادل الخبرات والتحاليل والأنشطة المشابهة الأخرى.

ويرى بلدي أن التعاون لا يزال غير كاف في هذا الميدان. ويساورنا القلق لأن الارادة التي تظهر في الاتفاقات لا تتجلى بعد ذلك في تعاون حقيقي في الكثير الغالب من الأحيان. ومما يؤسف له أن هناك الكثير جدا مما يكتب ويقال في مجال المخدرات، ولا ينجز منه الا القليل.

نعتقد أن التعاون الحقيقي يمكن أن يتجلى في تدفق المعلومات بحرية عن أنشطة الاتجار بالمخدرات التي يشترك فيها أكثر من بلد، وفي التقديم السريع للوثائق والأدلة القضائية التي تحول دون إفلات أفرع التنظيمات غير القانونية الناشطة في بلد آخر خلاف البلد الذي تقام فيه الدعوى القضائية؛ وفي التضافر بين أجهزة الشرطة والمراقبة في عمليات معينة؛ وفي الاستجابة - في الوقت المناسب - لطلبات المعلومات عن المشبوهين؛ وفي معالجة طلبات تسليم المجرمين بمرونة. ونظرا لقوة العدو وثرائه الضخم، يجب أن تكون استجابة من تفوضهم شعوبهم منا للسهر على الصالح العام استجابة عاجلة ونشطة.

ونرى أنه يجب التعبير في تصرفاتنا اليومية عن الارادة السياسية التي لا مراء في وجودها لدى بلداننا، ارادة التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات. فالحالة لا تسمح بالطفرات العرضية المتقطعة بل تدعو إلى القيام بالعمليات المستمرة الدؤوبة.

ودولة شيلي على استعداد للاضطلاع بذلك. فكما لاحظت بلدان عديدة، نحن نتعاون بالفعل مع دول أخرى، وبخاصة مع جيراننا، بأسرع الطرق وأكثرها مرونة، سواء فيما يخص الاتجار بالمخدرات ذاته، أو التهريب والاتجار بمنتجات تجهيزها، بالاضافة إلى غسل الأموال. ونأمل أن نضع في المستقبل القريب، برعاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، برنامجا اقليميا يعنى بهذه المسائل.

ويرى بلدنا أنه لا يجب أن ينشأ تناقض بين التعاون الدولي والسيادة الوطنية. فاذا كان هناك احترام لحكم القانون وللسلطات السياسية الشرعية في كل بلد، أمكن أن يزداد التعاون بين الدول. ولكننا نصر على أن تحترم في هذه الأنشطة السيادة السياسية والادارية والمهنية لدولنا.

وفي ختام بياني، أود أن أؤكد من جديد التصميم الثابت للدولة شيلي وحكومتها على الاشتراك بنشاط في الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي لمواجهة انتاج المخدرات واساءة استعمالها والاتجار غير المشروع بها حسب مبدأ المسؤولية المشتركة وفي اطار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

وأود أن أؤكد الحاجة الملحة للعمل على حل هذه المشكلة المفجعة. فحالات الموت، والتدمير المادي والمعنوي، والجنوح الناتج عن المخدرات، والتهميش الاجتماعي للمدمنين، كل هذا يؤثر على بلداننا سواء كانت منتجه للمخدرات، أو مصنعة وبائعة لها، أو وسيطة للمخدرات، بما في ذلك منتجات تجهيز المخدرات.

إن السيد بلتسار غارثون، ممثل خطة اسبانيا الوطنية للمخدرات، الذي أفهم أنه موجود في هذه الجلسة العامة، طرح مؤخرا سؤالا في مقال صحفي عنوانه، "الكفاح ضد المخدرات: ماذا نفعل الآن؟" وهو على حق تماما. "ماذا نفعل الآن؟" سؤال يوجهه الينا المرضى والشباب والفقراء من شعوبنا. المخدرات: ماذا نفعل الآن؟ إن الاجابة تتوقف علينا نحن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان السيد فيكتور هوغو كارديناس نائب رئيس جمهورية بوليفيا.

اصطحب السيد فيكتور هوغو كارجيناس نائب رئيس جمهورية بوليفيا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بصاحب السعادة السيد فيكتور هوغو كارديناس، نائب رئيس جمهورية بوليفيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كارديناس (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنه ليسعدني أن أخاطب هذه الجلسة العامة لدراسة أوجه التعاون الدولي في مراقبة المخدرات.

إن وجود شخصيات بارزة من الدول الأعضاء يوضح أهمية هذا الاجتماع. ويبدو أن منظمتنا قد عقدت العزم، أخيرا، على أن تعالج بتعمق مسألة التعاون الدولي في البحث عن حلول للمشاكل الخطيرة الناتجة عن أسباب وعواقب الطلب على المخدرات واستهلاكها وانتاجها والاتجار غير المشروع بها.

لاشك أن هذا موضوع عسير، وبخاصة بالنسبة لبلدان مثل بلدي، فهي تعاني من عواقب الاتجار بالمخدرات، ليس بارادتها بل نتيجة لنفوذ من يجنون الثروات الطائلة في أماكن أخرى من وراء هذا النشاط الذميم.

وبالتالي، فاننا نصاب باحباط عندما نتبين أن جهودنا لا تؤدي في كثير من الأحيان دورها كحافز لتضامن المجتمع الدولي، الذي يجب أن يتجلى في تقديم إسهامات كبيرة في مكافحة هذا البلاء.

لدى بوليفيا خطة رئيسية لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ولمراقبته، وللتنمية البديلة. فالمنع والمراقبة والتنمية ثلاثة أسس لمكافحة الاتجار بالمخدرات وعواقبه. ولابد من دعم هذا النهج الثلاثي بكل وسيلة إذا كان له أن يسفر عن نتائج في الكفاح ضد الاتجار بالمخدرات.

ويجب أن أسلم بأنه ربما تكون سياسة المنع في بلدي هي السياسة الأضعف، نظرا لنقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ الخطة الوطنية الجديدة التي اعتمدت عام ١٩٩٣ لتخفيض الطلب على المخدرات في بوليفيا. ومع ذلك، فقد تحققت بعض الأهداف بفضل الدعم المقدم من المنظمات العامة والخاصة في بوليفيا وخارجها التي تقوم بمهام في مجال التعليم واعادة التأهيل في عيادات متخصصة في المدن الرئيسية في البلد.

وربما كانت سياسة مراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أنجح سياسة، إذ أنها وفقت في احتواء نمو هذا النشاط. فخلال الثماني سنوات السابقة ضبطنا حوالي ٠٠٠ ٩٠ كيلوغرام من المخدرات غير المشروعة في مختلف مراحل تجهيزها. وبالمثل، دمر أكثر من ٤٠٠ معمل، وألقي القبض على عتاة منظمي جرائم المخدرات وجرت محاكمتهم ومعاقبتهم.

وقد وضعت سياسة التنمية البديلة، التي ترمي إلى الاستعاضة عن مزارع الكوكا الفائضة بزراعة محاصيل أخرى، في إطار منظور أوسع عماده الحاجة إلى تحويل اقتصاد يعتمد بكامله إلى حد كبير على شجيرة الكوكا ومشتقاتها إلى اقتصاد من نوع آخر، يرتكز على خطوط انتاج جديدة تؤدي إلى توليد فرص العمل والدخل والقطع الأجنبي، في إطار من النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن والمستدام.

ومن أجل الاستعاضة عن اقتصاد الكوكا، فقد تعين تطوير مفهوم التنمية البديلة، والتحول تدريجيا إلى مجالات أخرى ذات أولوية في الاقتصاد الوطني، وبعبارة أخرى توسيع نطاق هذا المفهوم إلى مفهوم يقوم على التنمية المستدامة والتنمية البشرية.

ولا يمكن تحقيق التخفيض الأكثر فعالية لمحصول الكوكا عن طريق إنفاذ القانون وحده، كما أن الوعد بإعطاء حوافز نقدية عن كل هكتار يتم اتلافه لم يكن كافيا. وتشهد على ذلك التجربة المؤلمة التي مرت بها بلادي، وهي ثاني أكبر منتجي الكوكا في العالم. فبعد خفض الزراعات الفائضة إلى النصف، بتكلفة اجتماعية باهظة، نجد أن مما يثبط العزائم أن نلاحظ أن استهلاك المخدرات في المجتمعات المتقدمة النمو قد ازداد بنفس مستوى ازدياد فقر شعبنا.

وبالنسبة لبلادي، يجب أن ينبع الحل الحقيقي من استراتيجية ترمي إلى القضاء على الفقر الذي يعاني منه أكثر ثلثي السكان، ولا سيما الذين يعيشون في مناطق السكان الأصليين والمناطق النائية وفي أطراف المدن. هذا هو السياق الذي حددت فيه أهداف الاقتصاد الكلي والأهداف الاجتماعية على يد الحكومة الجديدة لبوليفيا التي تعمل على تحديث الدولة في الوقت الذي تقوم فيه بتنفيذ إصلاح بعيد الأثر في الأجهزة المؤسسية. ويرمي هذا الإصلاح إلى تعزيز الديمقراطية وتوسيعها، وإلى الحفاظ على استقرارنا الاقتصادي الذي حققناه بشق الأنفس، وإلى خفض الفقر.

ومؤخرا، اقترح الرئيس غونزالو سانشيز دي لزادا استراتيجية يمكن بموجبها استبدال فائض محصول الكوكا، لا بفرض إزالته فرضا وإنما من خلال السبيل البديل، في سبيل التنمية الاقتصادية المستدامة المرتبطة بتنويع الانتاج وزيادة الوصول إلى الأسواق العالمية، لا للمنتجات الزراعية وحدها بل أيضا للسلع المصنعة التي تنطوي على قيمة مضافة أكبر.

إن المضي على هذه الأسس العريضة للعمل على المدى المتوسط الأجل يتطلب بالضرورة توفر تعاون دولي يرمي إلى تحقيق هدفين: دعم إنشاءات الهياكل الأساسية المادية في مناطق انتاج الكوكا، وتعزيز برامج التنمية الزراعية - الصناعية في تلك المناطق تعزيزا قويا.

ونحن في بوليفيا على اقتناع بالحاجة إلى تشجيع الكفاءة في الاستثمار الاجتماعي الرامي إلى خفض الفقر. وإذ ننحو هذا المنحى، سنمضي قدما في تنفيذ سياسة ترمي إلى تشجيع الاستثمارات التي تستهدف تعزيز العمالة المثمرة مع الالتزام بدمج الفئات الأكثر حرمانا في المجرى العام لحياة

المجتمع.

لقد أعرب فريق ريو، الذي عقد مؤتمر قمته السابعة في سانتياغو بشيلي عن خيبة الأمل إزاء موقف الدول الصناعية العظمى، الذي يزيد من إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف ويؤثر على التوازن الحساس للميزان التجاري للبلدان المعنية. وأعاد الرؤساء التأكيد على مكافحتهم لانتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستعمالها بطرق غير مشروعة، وكذلك إدانتهم للإرهاب، لأنهما يمثلان انتهاكا منتظما ومتعمدا لحقوق الإنسان. وبهذه الروح، لاحظو الحاجة إلى زيادة التعاون الدولي في إطار تقاسم المسؤولية فيما بين البلدان التي يمسها الأمر بسبب الانتاج، والبلدان المعروفة بارتفاع استخدام المخدرات فيها.

وأود أيضا أن أشير إلى اتجاهات أخرى بدأتها مؤخرا الدول الاقتصادية الرئيسية.

لقد أحطنا علما بالردود والتفسيرات التي يلتمس بها تبرير السياسة الجديدة التي تؤدي إلى إعادة تخصيص جزء من الأموال المخصصة لهذه الحملة، وتحويلها إلى أغراض أخرى في أجزاء مختلفة من العالم. إن إعادة التخصيص هذه قد تسبب نكسة خطيرة تؤدي إلى القضاء على البرامج الجاري تنفيذها. وفي هذه الحالة، بدلا من دعم المشاريع الخاصة بمجتمعات المزارعين من السكان الأصليين، وتوفير الموارد التكنولوجية والتعليم من أجل تحقيق مشاركة أكبر على المستوى الشعبي، قد يحدث أثر سلبي لأن هذه المجتمعات قد تعتبر التزامات التعاون التزامات عديمة الجدية. وهذا يضر ببوليفيا وجميع البلدان المشاركة في هذا الكفاح بمشقة بالغة.

واسمحوا لي أن أقول أن هذا الضرر سيصيب بالدرجة الأولى السكان الأصليين، الذين احتفل في عام ١٩٩٣ بسنتهم الدولية، لأنهم سيكونون أول من يعاني من أثر هذه التخفيضات. وفي هذا المضمار، أجد لزاما علي أن أبلغكم بأن الحكومة البوليفية، بالاشتراك مع غيرها من الحكومات، تتبنى إعلان العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم، الذي سيكون فترة ينبغي أن تعالج فيها المسائل ذات الأهمية البالغة لمستقبلهم وتقدمهم.

وبصفتي ممثل بوليفيا وممثل للشعوب المؤسسة لبلادي، يشرفني أن أذود أمام ضمير المجتمع الدولي عن حق هذه الشعوب في الاعتراف بكيانها التاريخي والحضاري باعتبارها جزءا أساسيا لا يتجزأ من كيان الدول.

ومن واجبي أن أوجه نداء إلى ضمير البلدان الأقوى بألا تغض الطرف عن هذا الوضع. لقد تحملت بوليفيا نصيبها من المسؤولية، وبذلت جهودا وتضحيات كبيرة، على الرغم من افتقارها للموارد. وقد أسهمنا منذ عام ١٩٨٥ اسهاما كبيرا في المساعي الدولية لمكافحة المخدرات، وذلك من خلال نموذج خاص بنا يستند إلى حماية السلم الوطني، والمشاركة المجتمعية، والتنمية البديلة، والاستقرار الديمقراطي.

إن قصور البرامج الجاري تنفيذها بصدد الطلب معناه فقدان الجهود التي تبذلها بلدان مثل بلادي للفعالية اللازمة لتحقيق نتائج شاملة مرضية.

إننا نفهم أن هناك مشاكل في كثير من أجزاء العالم تتطلب مساعدة عاجلة، ولكننا على اقتناع بأن الأولويات ينبغي توجيهها نحو توطيد وتعزيز فعالية البرامج والآليات القائمة حاليا لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

ولا يفوتني أن أشير إلى المفاوضات مع مجموعة بلدان دبلن. إننا نكرر نداءنا بصدد المساعدة القيمة، التي تعيقها حاليا آلية موافقة بطيئة ومعقدة، الذي ندعو فيه إلى اكسابها مزيدا من الدينامية. فالمساعدة من هذه البلدان ضرورية لدعم برامج مكافحة المخدرات في بلداننا، ماليا وتقنيا.

إن حكومة بلادي على اقتناع بالحاجة إلى تعزيز الآليات المتعددة الأطراف. فنحن نرى أن تقوية هذه البرامج مترتبة على هذا الحدث الهام.

وتعرب حكومة بلادي عن امتنانها ودعمها للمهمة الهامة التي اضطلع بها السيد جورجيو جياكومالي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

إننا نواجه معضلة كبرى: فمع أن البشرية هيأت ظروف لم يسبق لها مثيل للتنمية العلمية والتكنولوجية، فإن الفقر وعدم القدرة على معالجة المشاكل الأساسية لأربعة أخماس سكان العالم في ازدياد مستمر. وأن انعدام الشرعية في العمليات المتصلة بانتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها واستهلاكها يسهم اسهاما خطيرا في هذه الهوة الهائلة.

لذلك حان الوقت لإجراء مراجعة متأنية لوجهة الاستراتيجيات والسياسات التي شاركنا فيها في السنوات الأخيرة. ويتعين علينا إيجاد علاجات لتلك الشرور وتحمل

مسؤوليتنا بتفاؤل وتصميم لصالح مجتمعاتنا وأجيالنا المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية بوليفيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد فيكتور هوغو كارديناس، نائب رئيس جمهورية بوليفيا، إلى خارج القاعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن أعطي الكلمة للسيدة سيمون فايل نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة والتخطيط الحضري في فرنسا.

السيدة فايل (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نلتقي هنا في اجتماع ذي أهمية فائقة بعد سنوات ثلاث من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في شباط/فبراير ١٩٩٠، وذلك لاستعراض التدابير المتخذة بهدف القيام، في ضوء هذا الاستعراض، بوضع أساليب جديدة إذا لزم الأمر لزيادة فعالية اجراءاتنا.

للوهلة الأولى تبدو الصورة قاتمة جدا. لقد طالعتنا إحدى المجلات الفرنسية الأسبوعية بعنوان رئيسي يقول "المخدرات: الحرب الخاسرة؟" هل وصلنا حقا إلى هذه النقطة؟

لا أعتقد أنه يمكن القطع بأننا قد خسرنا بالفعل الحرب ضد المخدرات، ومن ثم أنها أصبحت حربا بلا معنى، لكنني أوافق على أنها حقا حرب وعلى أن مسرحها هو كوكب الأرض بأكمله وعلى أن الفقر هو عمادها. لقد اعتدنا على الكلام وفي أذهاننا مناطق محدودة للغاية. لكن لم يعد الأمر على هذا النحو. إن الشمال المستهلك كان يؤلب على الجنوب المنتج. لكن الحال قد تبدل كثيرا. لقد أصبح الكل يتأثر بهذه المشكلة الآن، والكل يتحمل نصيبا، كبيرا كان أو صغيرا، من المسؤولية. توجد الآن بلدان في الشمال تنتج القنب، أما في الجنوب فإن جغرافية الانتاج في حالة تبدل دائم.

وهذه الآفة تبتلى بها أيضا بلدان المرور العابر بسبب المسامية الملازمة لشبكات الإفساد هذه؛ فالاتجار بالمخدرات يسلك الطرق التي يصادف فيها أضعف المقاومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وعلاوة على هذا، ازداد تنوع العقاقير المخدرة، وهناك الآن معامل أدوية ضخمة تنتج تشكيلة كبيرة من المنتجات من الأمفيتامين أو مولدات الهلوسة التي تصدر بطريقة غير مشروعة إلى البلدان الفقيرة.

وهذه الحقائق تبرز بدرجة أكبر طبيعة الاتجار غير المشروع بالمخدرات المزعزعة للاستقرار على الصعيد الجغرافي - السياسي. وإن ضم بلد إلى شبكة الاتجار بالمخدرات يعني، في المدى القصير، تفاقم كل أشكال المشاكل الاجتماعية في ذلك البلد. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه إلى حالة افريقيا المخيفة بوجه خاص. إن تلك القارة، حيث تستخدم موانئ ومطارات معينة نقاطا للعبور، تتعرض حاليا لأكبر الأخطار، في حين أن جهود وكالات الأمم المتحدة الرئيسية للتصدي للمشكلة لا تزال تتركز بشكل كبير في مناطق أخرى من العالم. وبالنسبة لافريقيا، فإن "الحرب ضد المخدرات" ينبغي من الآن فصاعدا أن تكون جزءا من جميع برامج المساعدة والتعاون التي توافق عليها أو تمنحها وكالات التنمية، سواء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو البنك الدولي أو برامج المساعدة الثنائية.

وإن الزيادة في الاتجار بالمخدرات تعني بطبيعة الحال زيادة مقابلة لها في الطلب. إذ يتزايد عدد المستهلكين غير الشرعيين للمخدرات في العالم ويتزايد بسرعة أكبر في بلدان الجنوب، وهذا شر إضافي يضاف إلى المشاكل الاجتماعية المتنوعة التي تعاني منها هذه المجتمعات أصلا. والإدمان على المخدرات والافتقار إلى الوقاية الكافية في هذا المضمار يزيدان من حدة المشكلة المأساوية، مشكلة انتشار وباء الايدز.

والمسألة لم تعد مجرد آفة تقتصر على البلدان الغنية والسكان الأغنياء الباحثين عن ملذات مثيرة جديدة استجابة لنقائص المجتمع: بل إننا جميعا نتأثر بهذه المشكلة. ونتيجة لهذه الحالة المتفاقمة تتراكم الثروة المذهلة لدى تجار المخدرات. إن كمية المعاملات في هذه التجارة التي تقدر بـ ٥٠٠ بليون دولار تتجاوز أربعة أمثال الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا مجتمعة وعددها ٥٣ بلدا.

ومن ذلك يتبين أن التحدي عالمي والأخطار كبيرة. إن ما نحن بصدده هو مستقبل مجتمعاتنا ذاته، وذلك أساسا لأن الهدف الرئيسي لتجارة المخدرات في أي مكان هو الشباب. وهذه الفئة السكانية المستهدفة يتناقص متوسط العمر فيها على مر الأيام. ونجد في فرنسا أن متوسط عمر مستهلك القنب ٢٢ سنة؛

ومستهلك الهيروين ٢٦ سنة، ومستهلك الكوكايين ٢٨ سنة. ومما يزيد الطين بلة تفشي بلاء الايدز بين مدمني المخدرات. والواقع أننا لا يمكن أن نقلل من أهمية هذا العنصر في انتشار فيروس المناعة البشرية.

لذلك ينبغي توجيه طاقة كبيرة لهذا الكفاح إن التصميم والجهد الدؤوب هما مفتاح النجاح. وينبغي أن يكونا بلا حدود. ولهذا السبب، ينبغي أن نحرص حرصا شديدا على عدم الاستسلام في حرب يعتبر البعض أننا قد خسرناها بالفعل، ولا ينبغي الانقياد للروح الانهزامية. إن الحالة أخطر بكثير من أن تسمح لنا بأن ننفض أيدينا من الأمر يأسا.

ولكن هل يعني هذا أننا لم نفعل شيئا خلال الثلاث سنوات وأن الحالة مويئسة؟ هناك بصيص من الأمل، ودعونا نستعرضه.

أولا، إن الوعي بضخامة التحدي قد تزايد تزايدا كبيرا. وبعض المناقشات التي كانت خلافية حتى وقت قريب يبدو أنها قد تلاشت من الوجود. مثال ذلك الخلاف بين بلدان الشمال التي كان تفكيرها منصبا، عن حق، على مسألة العرض، وبلدان الجنوب، التي تميل إلى اعتبار المشكلة مشكلة تخص الأغنياء قبل كل شيء وعليهم هم حلها. كما أن بعض معالم المناقشة حول السيادة أصبحت تبدو الآن عقيمة. إن علينا أن نقبل واقع عالم تجار المخدرات، الذين يزدرون بالحدود والتشريعات الوطنية.

لذلك يبدو لي أنه إذا كان لا يزال علينا أن نرقى إلى مستوى التحدي، فإننا أصبحنا في وضع أفضل للقيام بهذا، لأن لدينا الآن في المقام الأول أدوات قانونية يمكن أن تكون فعالة جدا في معالجة المشكلة. وعلى الصعيد الوطني بدأت البلاد تنشط. وفي فرنسا مثلا اعتمدنا مجموعة من اللوائح والتشريعات لمعالجة المشكلة. وبصفة خاصة أصبحت لدينا وسيلة لمحاربة غسل الأموال. وعلى المستوى الإداري أقمنا جهازا تنسيقيا فيما بين الوزارات، هو المفوضية العامة لمحاربة المخدرات والإدمان، وهذا الجهاز يخضع لإشرافي بوصفي وزيرة الشؤون الاجتماعية والصحة. وجميع الوزارات المعنية ممثلة في هذا الجهاز. كما زدنا زيادة كبيرة الموارد المالية المخصصة لمحاربة إساءة استعمال المخدرات.

إن المخدرات تهدد بقاء مجتمعاتنا ذاته. لكن من الخطأ أن نتصور أن الحلول القمعية وحدها ستمكننا من حل هذه المشكلة المعقدة، التي وإن كانت تتصل إلى حد كبير بالسلطات العامة فإنها تتصل بقدر لا يقل عن ذلك بالفرد وسلوكه الشخصي وصحته وصلاته الاجتماعية والعائلية. إن هذه الظاهرة ذات التبعات المأساوية معقدة، وينبغي أن نفهم جميع أبعادها حتى تكون تدابيرنا الوقائية فعالة حقا.

ولا يسعنا أن نتجاهل الضغوط التي يمارسها تجار المخدرات على المستهلكين المحتملين أو المصيدة التي يقع فيها صغار التجار الذين يسعون إلى الحصول إلى المال بطريق سهل وينتهي بهم الأمر إلى أن يصبحوا أنفسهم مستهلكين. ولكن هذه الأمور لا تفسر كل شيء. إننا نحتاج إلى أن نسأل أنفسنا عن السبب الذي يدفع الشباب إلى البحث عن الشعور بالنشوة أو اللامبالاة الذي تجلبه المخدرات التماسا للهروب من الواقع. هل هي أزمة فقدان الهوية الملازمة للمجتمعات الحديثة؟ هل هي أزمة ضياع القيم والمحظورات التقليدية؟ هل هي هروب من مستقبل قاتم بفعل الأزمات الاقتصادية والتغير الاجتماعي المستمر؟

أيا كان السبب ينبغي للسلطات العامة بذل جهد خاص لتكييف الوقاية حسب احتياجات القطاعات الاجتماعية المختلفة. وتعلمنا الخبرة أن رسالة الوقاية لا يكون لها معنى إلا في إطار الفئات العمرية أو المجموعات المستهدفة. وينبغي أن توضع بمساعدة المتخصصين في المجالات المعنية، وأعني علماء النفس وعلماء الاجتماع والمدرسين. هذا هو هدف فرنسا الداخل في اختصاصي، إلى جانب توفير رعاية أفضل للمرضى لإعادة إدماج أكبر عدد منهم في المجتمع.

وعلى المستوى الدولي فإن اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية دخلت الى حيز النفاذ. وصدقت عليها حتى الآن ثمانون دولة. وإنني أنادي بأوسع تصديق ممكن على الاتفاقية.

لكن التصديق غير كاف، ويجب أن نكون أكثر حسما في ضمان احترامنا لالتزاماتنا بمقتضى الاتفاقية. إن الأمم المتحدة - عن طريق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات - تبذل جهودا جديرة بالثناء للنهوض بالتنفيذ الكامل والشامل للاتفاقية ولتهيئة مناخ على المستوى المحلي مشجع لاحترام تلك الالتزامات. كما تشترك المنظمة أيضا في تحسين البيئة، بما في ذلك البيئة القانونية والادارية، اللازمة لإنجاح هذا التعاون.

ولكن ذلك نفسه غير كاف. فإننا نتوقع من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن

يعمل في هذا الموضوع الأساسي بحافز ذاتي أكبر. وينبغي للمدير التنفيذي للبرنامج أن يقدم تقريرا وافيا كل عام عن أنشطة البرنامج: أوجه نجاحه وأوجه فشله على حد سواء. ولمنفعة البلدان التي لا تزال تبذل جهودا جادة لتنفيذ الاتفاقية، وبخاصة البلدان النامية، ينبغي أن يوصي أيضا بتدابير إيجابية فيما يتعلق بالحصول على الائتمانات الدولية من الوكالات الانمائية أو المالية الدولية أو الاقليمية الكبرى.

إننا بحاجة الى أن نذهب لأبعد من هذا، أقترح أن يبدأ خبراؤونا فورا العمل بشأن طرق تعزيز وسائل مراقبة وتنفيذ اتفاقية ١٩٨٨، ومن الممكن إجراء ذلك عن طريق بروتوكول ينشئ محفلا يمكنه أن يفرض عقوبات أو على الأقل جزاءات. وهذا من شأنه، بطبيعة الحال، أن يتطلب توسيعا كبيرا - ولكنه ضروري في رأينا - لاختصاص المجلس الدولي لمراقبة المخدرات.

إن هذا البرنامج، الذي أسس منذ عامين فقط، أثار - ولا يزال يثير - توقعات عظيمة بين الدول الأعضاء والدول المشاركة، وهو بادئ في تحقيق نتائج تحت القيادة الفعالة للسيد جياكوميللي. إلا أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق الهدف، فأولا ، البرنامج بحاجة الى زيادة كبيرة في حجم الأموال التي تتيحها الدول له.

يجب على البرنامج أن يعمل أيضا بتصميم وبسلطة في مجالات اختصاصه. ويجب أن يؤكد من جديد بحزم هدفه الخاص بتنسيق الأنشطة المضطلع بها في جهات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويجب أن يعمل على أساس أكثر انتظاما مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول). لقد تحقق تقدم كبير لكن ذلك التعاون يجب أن يكون أوثق فأوثق مع احترام الاستقلال الذاتي لكل من المنظمتين.

وفوق كل شيء، يجب أن نتجنب تكاثر المؤسسات الذي يمكن أن يعوق فعالية كفاحنا. يجب أن نقوم بعملية تشذيب للهيئات القائمة، وهي مهمة نأمل أن تكرس لجنة المخدرات انتباهها اليها. وستقدم فرنسا وثيقة تتضمن اقتراحات محددة بشأن هذا الأمر.

يجب أن يكون البرنامج مستعدا دائما لمجالات عمل جديدة، ثلاثة منها أرى أنها تستحق أولوية خاصة.

المجال الأول يتعلق بالتحقيق في أمر الشبكات المالية التي يستخدمها تجار المخدرات أي مكافحة غسل الأموال. وهناك دول عديدة، بما في ذلك فرنسا، لديها بالفعل وسائل تشريعية للقيام بهذا؛ ولقد أنشئ تعاون فعال للغاية في إطار "حملة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال". وهناك بنيات مماثلة تنشأ في كل منطقة. ولقد حان الوقت لنضمن التنسيق الشامل، وهي مهمة يمكن أن توكل الى البرنامج. وينبغي للبرنامج أن يكون مسؤولا كذلك عن نشر الخبرات التكنولوجية للتحديد المبكر لمناطق الانتاج ونقاط النقل. إن المراقبة عن طريق التوابع وإيجاد طرق أخرى أكثر فعالية لمراقبة عشرات الآلاف من الحاويات التي تمر كل يوم خلال موانئ العالم، فكرتان مثيرتان، وستنظر فرنسا في تقديم الدعم الثابت وفي زيادة تعاونها.

المجال الثاني للعمل هو مجال المنع الذي يحتل الأولوية، في كثير من الأحيان ينظر الى القمع والمنع على أنهما متضاربان، إلا أن أي سياسة للحرب ضد المخدرات لا يمكن أن تقوم إلا على كلتا هاتين الأولويتين. والحكومة الفرنسية تفهم هذا التكامل وقررت إنشاء لجنة - ليست من خبراء وإنما من "حكماء" متفتحين لأخذ المشاكل الاجتماعية بعين الاعتبار وهذه اللجنة مكلفة بدراسة المشاكل - الاجتماعية منها والاقتصادية والطبية بطبيعة الحال، ولكن أيضا الأخلاقية بل وحتى الفلسفية الأوسع نطاقا - التي تثيرها لبلادنا ظاهرة إدمان المخدرات.

ونفس الشيء يجب القيام به، بشكل أكثر تصعيدا، على مستوى دولي. يجب أن يقوم البرنامج بعمل المزيد لجمع البيانات عن أكثر الفئات تأثرا، وعن بواعث المتورطين في الأمر، وعن التجارب التي تجري في شتى أنحاء العالم لاتخاذ عمل فوري لزيادة الوعي بين الأطفال والشباب ولتقديم العلاج الملائم.

هل ستكتفي تلك التدابير؟ من الواضح أنها لن تكفي. وعلى أحسن تقدير سيكون بوسعنا أن نحد من الشر بشكل فعال نوعا ما. إن الحالة تتطلب منا أن نتقصى مجال عمل ثالثا. في بعض البلدان، الكفاح ضد انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها مسألة حياة وبقاء الدولة، فقد تغلغل تجار المخدرات بشكل عميق جدا وواسع النطاق جدا فكان أن أسفر هذا الكفاح عن غرغرينا مؤسسية، في أوساط المجلس على حكم القانون، مثل أعضاء أجهزة القضاء والشرطة غرغرينا بلغت من الشدة حدا يتعذر معه على هذه البلدان أن تصل الى حل لوحدها، أيا كان تصميمها على ذلك. وإنني أفكر في حالات تتحالف فيها دوائر الاتجار غير المشروع بالمخدرات مع حركات إرهابية تسلحها وتمولها في العمل على زعزعة استقرار الأنظمة التي تجرؤ على معارضة سطوتها.

إنني أرى أن نفكر معا، ودون استبعاد أية إمكانيات، في إنشاء آلية محددة لتركيز العمل على

خطط ثنائية ومتعددة الأطراف، محدودة المدة، لحل المشكلة. وهذا العمل الاستثنائي لا يمكن أن يتم، بطبيعة الحال، إلا بناء على طلب البلد المعني. وقد يتضمن تعاونا أكبر وذلك بإيفاد أفراد شرطة متخصصين، وينبغي أن ينطوي أيضا على مشاركة المؤسسات المالية الدولية الكبرى والمنظمات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

إن كفاحنا لن يتحقق له النجاح في عام أو خمسة أعوام، وإنما نحن نتكلم عن عقد بأكمله. لكن من الملح أن نتحرك للرد، وأن نطرح جانبا خلافاتنا نظرا للأبعاد الهائلة للتحدي الذي يواجهنا.

ويمكنني أن أؤكد أن فرنسا ستقف دائما الى جانب المجتمع الدولي في هذا الكفاح. وفي هذه التعبئة، سيؤمن لنا الرأي العام الدولي والرأي العام الفرنسي النصر. فإن أسس مجتمعاتنا نفسها معرضة للخطر. في القرن التاسع عشر، عمل المجتمع الدولي على الرد بشكل فعال على القرصنة. وفي سياق مختلف تماما وربما أكثر صعوبة، نحن نحتاج الآن الى إيجاد رد مشترك يتناسب مع هذا التحدي الرهيب الجديد. ولا يساورني شك في أننا سنتمكن من القيام بذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل السناتور أنطونينو مورمورا، وكيل وزارة الداحلية لايطاليا.

السيد مورمورا (ايطاليا) (تكلم بالايطالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يسرني غاية السرور أن أخاطب الجمعية العامة نيابة عن الحكومة الايطالية ووزير داخلية ايطاليا بمناسبة هذه الاجتماعات العامة المكرسة لمشكلة المخدرات، وهي واحدة من أخطر الشرور التي تؤثر على المجتمع اليوم.

إنني أدرك أنه ليس هناك علاج شاف لمشكلة عالمية معقدة مثل مشكلة إساءة استعمال العقاقير وإنني مقتنع بالحاجة الماسة الى وضع أدوات وصيغ عملية تتمشى مع الواقع السريع التغير؛ ومع هذا أدرك بنفس القدر أن هذه المناقشة يجب أن تقوم على أمور محددة؛ على المبادئ التوجيهية وعلى الوسائل التي يمكن أن نستخدمها استخداما مشتركا اذا ما كان لمؤسساتنا الحكومية أن ترد بشكل مناسب على هذا التهديد المشترك.

ولا يزال رأيي هو أنه ليس كافيا أن نتفق على اجراءات التعاون، عن طريق الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الثنائية، والاتفاقات السياسية ذات الطبيعة المختلفة، اذا لم تقترن هذه الاتفاقات بسلوك ثابت وبإنجاز دقيق للالتزامات المتفق عليها.

ولهذا السبب، شاركت ايطاليا بنشاط في وضع التشريع الدولي المشترك للمخدرات، وقد وقعت على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وما برحت ايطاليا تؤيد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولي للمخدرات، الذي تعتبره المحفل الطبيعي لمكافحة المخدرات على نحو فعال. ومؤخرا، قام هذا البرنامج بتحسين استقلاله في إدارة الموارد المالية والبشرية بغرض تحقيق نتائج أكثر نجاحا.

ولهذا يعتبر من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي الى هذا البرنامج جميع الموارد المالية والتقنية الممكنة لكيلا يكون مآل الأهداف المشتركة، التي تنادي بها أعلى السلطات، الإحباط في أدق اللحظات، أي في اللحظة التي يتعين علينا فيها أن نقوم بأفعال محددة وأن نحقق نتائج ملموسة.

وهناك قناعة عامة الآن بأن السبيل الوحيد لمكافحة هذه الظاهرة هو من خلال المزيد من التعاون الثابت ولا سيما في مجالين هما المشروع الخاص بمكافحة غسل الأموال والمشروع الخاص بمكافحة تهريب المخدرات عن طريق البحر.

وفيما يتعلق بغسل الأموال، ينبغي النظر في الـ ٤٠ توصية التي أصدرتها قوة العمل المعنية بالتدابير المالية وأن نعمل على تكييفها مع مختلف التشريعات الوطنية. ومن أجل هذا الغرض، نحن بحاجة الى إقامة شبكة من الأدوات المشتركة ومن المساعدات المتبادلة في المجال القانوني وفي التحقيقات.

ولمكافحة تهريب المخدرات عن طريق البحر أهمية خاصة بالنسبة لايطاليا، ونحن نرى الحاجة الى إقامة تعاون فعال، ولا سيما في هذه الميادين، مع البلدان الأخرى التي تشاركنا في هذا الرأي.

وبالاضافة الى ذلك، تجري دراسة مشروع اتفاقية لمجلس أوروبا لتنفيذ المادة ١٧، من جانب مجموعة من الخبراء ترأسها ايطاليا.

وعلى نفس المنوال، تقيم ايطاليا نظاما حاسوبا لتبادل المعلومات بشأن الاتجار بالمخدرات، وهو ما يسمى "تلي درج". وسيعمل هذا النظام دون توقف

طوال ٢٤ ساعة، وسيعزز قدرات أجهزة مكافحة المخدرات في البلدان المشاركة في إطار اتفاقيات الأمم المتحدة.

وإن اتفاقيات الأمم المتحدة والمخطط الشامل التخصصات لعام ١٩٨٧، وبرنامج العمل العالمي لعام ١٩٩٠، تعتبر كلها أحجار زاوية في قانون مخدرات ايطاليا، الذي يأخذ بعين الاعتبار على نحو متساو ضرورة مكافحة الاتجار بالمخدرات فضلا عن الوقاية من إساءة استعمال المخدرات، وعلاج وإعادة تأهيل مدمني المخدرات، الذين ينبغي أن نكرس لهم مزيدا من الاهتمام.

وأود أن أوضح أنه بالرغم من أن نتيجة الاستغناء الايطالي الذي عقد في ١٨ نيسان/ابريل قد ألغت توقيع عقوبة السجن لامتلاك مخدرات للاستعمال الشخصي، فقد أبقت على المبدأ القائل بأن الامتلاك فعل غير مشروع وتتم المعاقبة عليه عن طريق الجزاءات الادارية.

وقد أبدى الايطاليون عدم ارتياحهم الى التشريع الماضي بشأن المخدرات ولكن هذا لا يعني إطلاقا إباحة استخدام المخدرات أو الاتجار بها.

لا يجب أن ينظر الى ظاهرة المخدرات على أنها ظاهرة منعزلة. ولا يجب أن نتجاهل الروابط المعقدة فيما بين الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإجرامية الأخرى، وأولا وقبل كل شيء، غسل الأموال، وبشكل أعم، الجريمة المنظمة. وعلاوة على ذلك لا ينبغي أن نتجاهل الرابطة بين الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة.

وإن نفس استراتيجية التعاون الدولي التي ينبغي أن توجه الحرب ضد المخدرات ينبغي أن تشكل أيضا الأساليب التي نستخدمها لمكافحة غسل الأموال وتهريب الأسلحة. وسنكافحهما بنفس الهمة. وإن قوانين ايطاليا ضد هاتين الظاهرتين شديدة ومفصلة بصفة خاصة. ونأمل أن تبني الدول الأخرى قوانين مخدراتها على أساس هذه المبادئ من أجل إقامة جبهة مشتركة لإنفاذ القانون لمكافحة الأنشطة عبر الوطنية التي تقوم بها عصابات الجريمة المنظمة.

هذا هو السبب الذي من أجله يجب أن أعبر عن قلقنا لتزايد الميل الى إسقاط صبغة اللاشرعية عن المخدرات، وإزاء المسلك الاستسلامي القائل بأن الحرب ضد المخدرات تعتبر "قضية خاسرة". اعتقد أن هذه التصرفات يمكن أن تكون بالغة الخطورة لأنها تضعف التزامنا تجاه مكافحة الاتجار بالمخدرات والتزامنا تجاه المشاكل الأخرى التي ذكرتها بالفعل.

وعلى العكس من ذلك، ينبغي أن نواجه المخدرات، وغسل الأموال وتهريب الأسلحة كجوانب ثلاثة مختلفة لنفس النشاط الاجرامي الذي يرتكب في مجال الجريمة المنظمة الدولية والذي يتزايد شدة وضراوة يوما بعد يوم.

ولهذا لا ينبغي أن تكون هذه اللحظة بالنسبة لنا لحظة يأس وتفكك، ولكنها ينبغي أن تكون لحظة تجديد وتعزيز لتصميمنا على مواصلة هذه الحرب التي ينبغي أن تستمر وقودا من النتائج الايجابية المحرزة في الفترة الأخيرة في مكافحة المخدرات، بفضل التعاون الدولي الأوثق فيما بين قوات الشرطة والسلطات القضائية.

وفي ايطاليا تحققت في السنوات الثلاث الأخيرة نتائج ناجحة لم تكن ممكنة في الماضي وذلك بفضل التنسيق المحلي الأفضل لوكالات إنفاذ القانون، والتعاون الأكبر مع الوكالات المتخصصة للبلدان الأخرى، والأخذ بالتقنيات الجديدة التي توخاها قانون المخدرات الجديد، مثل تسليم المخدرات تحت الرقابة ودخول عيون الدولة في صفقات وهمية مع التجار لضبطهم متلبسين.

ونعتزم مواصلة جهودنا في هذا السبيل، بتعزيز الصكوك القانونية وزيادة عدد ضباط اتصال المخدرات المتمركزين في الخارج، وتعزيز الضوابط التي تحول دون السلائف الكيميائية الى الانتاج غير المشروع.

تود ايطاليا أيضا أن تؤكد من جديد ثقتها في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومديره التنفيذي، السفير جياكوموللي، وهي تعرب عن استهجانها التام للمباردات التي تستهدف تحديد استقلاله وفاعليته وإدارته.

لقد اعتمد برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات منذ بدايته استراتيجية عالمية متوازنة توافق عليها ايطاليا بالكامل. ومن الواضح أنه من خلال العمل وحده، من ناحية، على خفض الطلب والعرض من المخدرات، ومن ناحية أخرى، على قمع الاتجار بالمخدرات، يمكننا أن نتعشم تحقيق نتائج حقيقية.

وتنوه ايطاليا بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى إشراك المنظمات غير الحكومية، والمتطوعين، ووسائط الاعلام، والقطاع

الخاص، والمؤسسات المحلية والحركة الرياضية الدولية، اشراكا أكبر في العمل المشترك.

وتأمل ايطاليا، بصفة خاصة، في إشراك المؤسسات المالية الدولية في الجهود المشتركة من أجل التنمية البديلة، مثل استبدال زراعة محاصيل المخدرات، فهي لم تبد حتى الآن اهتماما يذكر بهذا الجانب الاجتماعي لمشكلة المخدرات.

وسنوجه لمشكلة التنمية البديلة بالإضافة الى تحقيق استراتيجية عامة للأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، الذي يشرفني أن أعرضه بهذه المناسبة بالنيابة عن الحكومة الايطالية، وهو المقترح الداعي الى تنظيم مؤتمر عالمي بلأمم المتحدة في ايطاليا بشأن المخدرات مع التركيز بصفة خاصة على الهيروين. على أن يعقد في النصف الأول من عام ١٩٩٦ ويكون بمثابة متابعة للمؤتمر الذي انعقد في لندن في نيسان/ابريل ١٩٩٠.

لقد قلنا أنه ليس هناك علاج ناجع لمشكلة المخدرات، ولهذا ينبغي أن ننظر في جميع المصاعب والمشاكل التي يثيرها الاستعمال غير المشروع للمخدرات للأفراد والمجتمعات والحكومات على جميع الأصعدة. وينبغي أن يستند هذا النهج إلى الاحترام الكامل للحياة والإنسان.

وفي هذا الإطار، تعتقد ايطاليا إننا ينبغي أن نسعى الى الدراسة المشتركة والمتعمقة والمفصلة لمشكلة المخدرات، وأن نتقاسم الخبرة، وأن نبذل الجهود على كل من الصعيد المحلي والصعيد الدولي بروح من التضامن الحقيقي والمساعدة المتبادلة، فذلك في نظر ايطاليا أمر لازم لضمان مستقبل كريم وتقدم متحضر لنا جميعا، ولا سيما أجيال الشباب، على نحو ما توخاه الميثاق الذي أنشأ الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بالتاسار غارثون ريال، ممثل اسبانيا، ومفوض الحكومة لخطة المخدرات الوطنية.

السيد غارثون ريال (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي تديرون بها هذه الجلسات العامة الرفيعة المستوى عن المخدرات. وبالنسبة لي، يشرفني بالغ الشرف أن تسنح لي الفرصة للتكلم من على هذه المنصة.

وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية.

إن الأمم المتحدة أنسب محفل لمناقشة مسألة لها تأثير على بلدان عديدة جدا وينبغي معالجتها من منظور تأثيرها العام. فمشكلة المخدرات إنما هي مسألة ذات نطاق عالمي تمس البلدان التي تنتج المخدرات، والبلدان التي تمتلكها، والبلدان التي تعمل كنقاط عبور لها، والبلدان التي تستهلكها. علاوة على ذلك، أن المسألة معقدة نظرا لما ينجم عنها من آثار ضارة: فالمخدرات تحطم ضحاياها، وتولد جرائم وجنايات دنيئة، وتشجع على زعزعة المجتمع وتمكن الذين يستفيدون منها من السيطرة على قطاعات من المجتمع ومن اكتساب النفوذ بشراء الإرادة الحرة أو إفسادها.

وبغية مكافحة هذه الظاهرة المعقدة المنتشرة على نطاق عالمي، يجب علينا أن نتخلى عن الحلول المحلية التي تهون من جسامة المشكلة وتقوم على الفكرة الخاطئة القائلة بأن الآخرين ينتجون المخدرات ونحن الذين تعاني منها. ولكن يجب علينا ألا ننسى أولا أن من الضروري أن تنسق الدول جهودها وسياساتها الذاتية بحيث يصبح بإمكاننا، حالما تصير البنية راسخة، أن نحقق التعاون، على نطاق اوسع. فالبنية المنسقة على مستوى القاعدة الدنيا هي وحدها التي يمكن أن تتيح، بدعم وقيادة توفرهما الأمم المتحدة، إعطاء الشرطة والسلطات القضائية مجالا أوسع للعمل، وتمكن من استحداث السياسات التي تبرع في التصدي لأولئك المتورطين في الجريمة المنظمة الذين يقوم نشاطهم الرئيسي على الاتجار بالمخدرات وغسل الأرباح الناجم عن ذلك.

إن الحاجة الى أن يفضي تصميمنا المشترك الى استجابات منسقة ينبغي أن تكون أساس تفكيرنا الهادئ في الوضع الراهن للمشكلة. لقد حان الوقت للتأمل والتفكير في الحلول التي ينبغي اعتمادها. وفي نيتي أن أدعو الى افتتاح مناقشة عامة في بلدي لتقييم ما جرى تحقيقه وللتفكير في المستقبل. وينبغي لنا أن نأتي الى المناقشة دون أفكار جرى التوصل اليها مسبقا أو عقائد جامدة وغير قابلة للتغيير. فلا بد أن نكون متفتحين لتبادل الرأي.

إن إجراء عملية تفكير مماثلة في داخل ومن جانب الأمم المتحدة أمر واجب. وهذا القول قائم على الاقتناع بأن الأمم المتحدة هي أنسب محفل وأفضل هيئة لاستطلاع الآراء واتخاذ القرارات بشأن الاتجاهات الجديدة للعمل التي يمكن أن يساعدنا السير فيها على

تحقيق أهدافنا. وأود أن أوكد هنا على دور لجنة المخدرات، وهي الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المعني بوضع السياسة المتعلقة بمجال مراقبة المخدرات.

إن الاستراتيجيات الرامية الى مكافحة انتاج المخدرات والاتجار بها ينبغي أن تكون مكملة للبرامج الرامية الى تخفيف الطلب عليها، وأن تدمج في هذه البرامج الأخيرة. فالجهود المبذولة في مجال واحد من مجالات النشاط لا يمكن أن تكون فعالة وهي تفضي بنا الى نسيان الحاجة الى النهج الشامل. لذلك، من الضروري تماما أن يوجد دعم راسخ لبرامج المنع والوقاية العامة التي تولد رفضا حقيقيا للمخدرات بأوسع معانيها. ولكن يجب ألا نغفل عن ضرورة انطواء المنع على درء مخاطر الجريمة المنظمة - وهي مشكلة من الضروري أن نكافحها بحزم وبراعة.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق باستهلاك المخدرات، يجب أن نسلم بأن المدمن على المخدرات ينبغي ألا يعتبر مجرما بل شخصا مريضا. فاستهلاك المخدرات ينبغي إذن التعامل معه عن طريق العقاب الإداري - وليس بالإجراء الجنائي أبدا. وينبغي توفير إعادة التأهيل المناسبة كي يتمكن المدمن من الاندماج مجددا في المجتمع. إن بلدي يطبق هذه السياسة لكي يتسنى بتعاون من جانب جميع المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة تحقيق هذا الإبلال. وفي هذا الصدد، من الضروري أيضا وجود سياسات منسقة وواسعة النطاق قدر الإمكان. إننا نعمل على استحداث سلسلة من التدابير التي تكفل حصول المدمنين على المخدرات على المساعدة الواجبة من الخدمات الصحية والاجتماعية وذلك على قدم المساواة مع المواطنين الآخرين. وعندنا شبكة من هيئات المساعدة القائمة في جميع أنحاء البلد على المستويين الإقليمي والمحلي.

إن خطة اسبانيا الوطنية للمخدرات تجمع بين هذه المستويات المختلفة وهناك مشاركة من هيئات عامة ومن منظمات غير حكومية تتسم بالمرونة والنشاط بهدف التوصل الى نتائج أكثر إيجابية في إعادة تأهيل المدمنين على المخدرات وأسرهم والبيئات الاجتماعية، وتوفير الحلول لأولئك الذين يعتمدون على المخدرات. إن أخطر المشاكل الصحية لمستهلكي المخدرات هي في اسبانيا، كما في بلدان عديدة أخرى، المشاكل الناجمة عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري. ومن الضروري لو أريد السيطرة على انتشار هذه العدوى اتخاذ تدابير وقائية للإقلال من تعاطي المخدرات بالحقن. وبما أن المخدرات آفة اجتماعية، فمن الضروري إشراك المجتمع على نحو نشط في حل المشكلة وإلا كان الفشل مآل أية سياسة.

إن تنفيذ برنامج العمل العالمي في الدول الأعضاء يتطلب تشجيعا مستمرا على المستوى الدولي والتزاما ثابتا من كل بلد. ولهذا، فإن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام توفر توجيها قيما.

إن بلدي يتابع على نحو نشط عملية تعديل هياكل الأمم المتحدة في ميدان المخدرات. إننا نرحب بانشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، فضلا عن تعزيز البنية الادارية المناسبة له. وهذا التقرير من شأنه أن يمكن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومديره التنفيذي، الذي نعرب له مجددا عن دعمنا واحترامنا، من الاضطلاع على أكمل وجه بالمهام الرامية الى تنسيق الأنشطة الدولية في هذا المجال مع كفالة وجود الادارة المرنة الفعالة.

ويبقى التحدي المتمثل في ضمان امتداد الدور الحفاز الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الى كامل منظومة الأمم المتحدة. إن مشاركة الوكالات الأخرى وتعاون المؤسسات المالية الأولية، بما في ذلك إدراج بنود في برامجها وأنشطتها تستهدف منع انتاج المخدرات والاتجار بها واستهلاكها، أمران لا غنى عنهما في هذا العقد.

إن الحاجة الى نهج جديدة في مكافحة المخدرات يجب أن تمتد الى مراقبة الاتجار بالمخدرات. ويجب علينا أن نزود أنفسنا بأنسب الصكوك القانونية وأفضل الموارد البشرية والمادية. إن الاستجابة لأنشطة الجريمة المنظمة يجب أن تكون على مستوى يتناسب مع التعقد الذي تتسم به مخططاتها. علينا أن ننظر في الاستعانة بالمتعاونين والمخبرين والمتسللين، وببرامج حماية الشهود، ورصد عمليات التسليم والشرطة الدولية والتعاون القضائي. وعلينا أن نسعى الى اعتماد معايير محددة في هذا الصدد. ومن ثم، سيلزم تحسين التنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة وإقامة العدالة الجنائية.

بيد أن النجاح في مكافحة الاتجار بالمخدرات لا يمكن أن يكون على حساب احترام الحقوق الأساسية. ويجب على الحكومات ألا تتخذ من الأنشطة الإجرامية، مهما كانت المشكلة معقدة، مبررا لانتهاك قواعد الديمقراطية أو حقوق الإنسان للأفراد. فلا حكمة للدولة أعظم من الحكمة الديمقراطية لمواطنيها.

وبلدي، بصفته عضوا في المجموعة الأوروبية

ومجلس أوروبا، على استعداد للتعاون الآن وفي المستقبل المباشر، لأنه يتفهم خطورة ظاهرة المخدرات. ولهذا سيؤيد سياسة المجموعة تأييدا نشطا، وسيشجع على الدوام السياسات التي تصمم بتوافق واسع في الآراء مع البلدان الأخرى.

إن معاهدة ماستريخت التي ستدخل حيز النفاذ قريبا، ستتطلب قدرا أعظم من التعاون الأوروبي في مكافحة المخدرات. وبلدي، بصفته عضوا في المجموعات الأوروبية، على استعداد للتعاون النشط صوب تحقيق ذلك الهدف. وفي الوقت ذاته، ستتابع اسبانيا بذل جهودها للتعاون مع بلدان أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا لمواجهة التحديات البالغة التعقيد كتلك الماثلة أمامنا هنا، ورعاية الحق في التنمية الحرة والديمقراطية، وإقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر عدلا وإنصافا. ويجب علينا ألا ننسى أن البلدان المتضررة يجب أن تزود بالحلول البديلة وبالدعم الحاسم لكي تتمكن من مواجهة المشكلة.

إن النتائج التي تتحقق في هذه الجلسات ستحظى بانتباه حكومتي، وإنني متأكد من أن لجنة المخدرات ستأخذ في اعتبارها العمل الذي ينتظرنا. ويجب أن تكون لجنة المخدرات المحفل الذي تتطور فيه المبادرات التي تقدم هنا - كالمبادرة التي كانت المكسيك صائبة تماما في اقتراحها - والذي تتاح فيه الفرصة لجميع البلدان للإعراب عن شواغلها وتلقي الاستجابة الملائمة.

إن حجم مشكلة المخدرات الذي اتضح بجلاء في مسار هذه المناقشة يتطلب من جميع أعضاء المجتمع الدولي القيام بعمل حازم ومتضافر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توربن لوند، وزير الصحة في الدانمرك.

السيد لوند (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق اليوم سعادة السيد ملشيور واتيليه، نائب رئيس الوزراء ووزير العدل والشؤون الاقتصادية في بلجيكا، بالنيابة عن المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

وأود، على غرار الوفود الأخرى، أن أدلي ببيان وطني موجز.

إن مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات لا تزال مهمة ذات أولوية عالية بالنسبة للسياسة الدانمركية. إن موارد لا بأس بها تستخدم لمكافحة جريمة المخدرات على الصعيد الوطني، وتضطلع الشرطة الدانمركية بدور فعال في التعاون الدولي الشامل الجاري ضمن المجموعة الأوروبية وخارجها على حد سواء.

ولكننا في الدانمرك ندرك أيما إدراك بأن تطبيق القانون وحده لن يكبح تزايد جرائم المخدرات. فلا بد من إعطاء وزن كبير للجهود المنسقة والمتوازنة التي تجمع بين إنفاذ القانون واتخاذ المبادرات في القطاعين الاجتماعي والصحي معا.

إن التطورات الحاصلة في مجال المخدرات عبر السنوات القليلة الماضية تستدعي إعادة النظر في الأولويات. ولقد بحثنا في الدانمرك أمر الكيفية المثلى لاستخدام الموارد الضخمة التي تنفق على مكافحة المخدرات غير المشروعة.

لقد أظهرت التطورات في السنوات القليلة الماضية أن مشكلة المخدرات لن تحل ولو أخذنا باستراتيجية شاملة لإنفاذ القانون لأن مثل هذه الاستراتيجية لا تكفي لوحدها. وعلاوة على ذلك، شهدنا أن للحملات التي تقوم بها الشرطة بعض الآثار العكسية. ومن بين هذه الآثار ازدياد الأرباح التي يجنيها من هم وراء جرائم المخدرات المنظمة، وزيادة انحطاط الأحوال المعيشية للأشخاص الذين تورطوا في إدمان المخدرات.

وبناء على ذلك أعتقد أننا قد وصلنا الى النقطة التي يتعين علينا فيها أن نسلم بالحاجة الى اتباع نهج جديدة إزاء مشكلة المخدرات. ولا أشير الى إضفاء الشرعية على الاستعمال غير الطبي للمخدرات. ففيما يتعلق بهذه المسألة توافق الحكومة الدانمركية تماما على الآراء والاستنتاجات المناهضة لإضفاء الشرعية التي أعرب عنها المجلس الدولي لمراقبة المخدرات. وإذ نرى تخفيضا أو رفعا للضوابط على الحدود، تكتسي الاتفاقيات الثلاث الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تحاول قصر استعمال المخدرات قصرا تاما على الأغراض الطبية والعلمية، أهمية خاصة.

ولهذا فإن الحكومة الدانمركية راغبة في متابعة الجهود التي تقوم بها الشرطة ضد من هم وراء جرائم المخدرات المنظمة. ولكن علينا في الوقت ذاته أن ننظر في اتباع نهج جديد إزاء مسيئ استعمال المخدرات. وقد تكون هناك حاجة الى تحويل موطن

التركيز في جهودنا من إنفاذ القانون الى الوقاية والعلاج. وهذا التغيير للأولويات ينبغي أن يتجلى أيضا في التعاون الدولي.

وأرى أن التغيير في نهجنا إزاء مسيئ استعمال المخدرات قد يمكن القيام به بأسلوب محكوم يعود بالنفع على مسيئ استعمال المخدرات والمجتمع في آن معا. وبصورة عامة، إن الأنشطة الوقائية الدانمركية نابعة من الافتراض بأن أهم التدابير هي تدابير ذات طابع عام: فيجب أن نحرص على أن ينشأ الأطفال والشباب في ظروف حياتية طيبة، وأن ينفتح أمامهم المجال لتنمية قدراتهم.

إن الجانب الإعلامي في الدانمرك يعتبر بصورة تقليدية جانبا هاما جدا. والمبادئ الأساسية للإعلام عن المخدرات هي توفير المعرفة الموضوعية بدلا من إثارة الخوف وزيادة الوعي بدلا من ترديد المواعظ الأخلاقية. ومن المهم إثارة المناقشة في الأوساط الاجتماعية التي يلتقي فيها الشباب، وفي المجتمع بصورة عامة.

وجزء كبير من أنشطة الوقاية والتثقيف بصدد إساءة استعمال المخدرات يجري على المستوى المحلي. وهذه الأنشطة تتولاها منظمات عامة مثل مراكز الشباب الإقليمية والمدارس، ويقوم بها موجهون اجتماعيون متخصصون في موضوع إساءة استعمال المخدرات. وتشكل جماعات للتنسيق من ممثلين عن المدارس المحلية والقطاع الاجتماعي وقوات الشرطة. ويتم دعم هذه الجهود على المستوى الوطني بتدابير للتنسيق ولتقديم الاستشارات المتخصصة والمواد الإعلامية.

في الدانمرك يجري تنظيم وتنفيذ تدابير الإغاثة الاجتماعية لمدمني المخدرات على أساس اللامركزية. فالمسؤولية تقع على عاتق سلطات المقاطعات والسلطات البلدية. وعلى السلطات البلدية مهمة التخفيف من المشاكل الاجتماعية للأفراد والأسر. أما مهمة المقاطعات فهي الإسهام في معالجة الأفراد الذين يحتاجون الى معالجة خاصة من أمثال المدمنين على المخدرات.

وتستكمل الخدمات العامة التي تستهدف مدمني المخدرات بأعمال تضطلع بها المنظمات الخاصة أو المنظمات الخيرية. وتقدم الحكومة الدانمركية تمويلا لهذه المنظمات.

وتنصب تدابير العلاج على مشكلة الإدمان القائم فضلا عن الأسباب الكامنة وراء الإدمان، ويجري استخدام طائفة متنوعة من العلاجات الاجتماعية. وتتضمن المبادرات إعادة الإلحاق بالمجتمع وإعادة التأهيل والرعاية. ويتمثل الهدف العام في تحسين الظروف المعيشية من وجهة النظر الاجتماعية والصحية.

وتولي الحكومة الدانماركية أولوية عالية لمسألة الفئات التي تعاني من مشاكل اجتماعية حادة، ومنها مدمنو المخدرات. ويتابع وزير الشؤون الاجتماعية عن كثب الجهود المبذولة في هذا الميدان لضمان توفر العلاج المناسب وتدابير الإغاثة الاجتماعية في المقاطعات والبلديات.

أخيرا، أود أن أؤكد دعم الدانمارك للعمل الدولي المتضافر في مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات. وفي هذا المضمار، فإن دور الأمم المتحدة، وخصوصا دور برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يعد دورا حاسما. وتتوقع الدانمارك للبرنامج أن يقوم بدور رئيسي في الجهود الدولية المقبلة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جايمس ب. مولتري، الممثل الدائم لكومنولث جزر البهاما.

السيد مولتري (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتحدث باسم الدول الـ ١٢ الأعضاء في المجموعة الكاريبية (الكاريكوم) التي هي دول أعضاء في الأمم المتحدة.

تشعر الدول الأعضاء في "الكاريكوم" بالانزعاج الشديد إزاء حدة مشكلة المخدرات غير المشروعة، وقد أقام الدليل على عواقبها المدمرة المجلس الدولي لمراقبة المخدرات وغيره من الهيئات المختصة الأخرى. والمشكلة متواصلة دون نقصان بعد مرور ما يقرب من قرن من الزمان على مشروع المجتمع الدولي في بذل جهود تعاونية لمكافحة إساءة استخدام المخدرات، وذلك في شنغهاي في عام ١٩٠٩. والمشكلة لا تزال قائمة بالرغم من التدابير الحاسمة والشديدة التي اتخذت في السنوات الأخيرة لتحسين المؤسسات والقواعد والبرامج التي يشملها النظام الدولي لمكافحة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالها والاتجار بها.

وهذا لا يعني أن الجهود المبذولة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات لم تسفر عن نتائج ملموسة

وحقيقية ومحددة. لقد كان لها نتائجها. إلا أن هذه النتائج قصرت كثيرا عما هو مطلوب لمكافحة مشكلة المخدرات غير المشروعة، ناهيك عن استئصالها تماما. وبالتالي، فإن الجمعية العامة قد طرحت علينا التحدي المتمثل بأن ندرس على نحو عاجل حالة التعاون الدولي في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات، وتقوية وتعزيز هذا التعاون بغية متابعة أهداف أساسية لمكافحة المخدرات وتحقيق هذه الأهداف على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ومما يشجع دول "الكاريكوم" أن هذه المبادرة تركز على النظام الدولي لمكافحة المخدرات، الذي ظلت الأمم المتحدة محورا له قرابة ٥٠ سنة. إن دراسة أوجه القوة والضعف في النظام أمر أساسي للشروع في عملية زيادة فعاليته.

وتعتقد دول المجموعة الكاريبية أن فعالية نظام مراقبة المخدرات تتوقف على الإرادة السياسية للدول والتزام الدول اتخاذ تدابير حاسمة لجعله فعالا. فالدول هي التي يجب عليها أن تصادق على المعاهدات الدولية التي تتناول موضوع مراقبة المخدرات والتي تسهم إسهاما هاما في الكفاح العالمي ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استخدامها. ومع ذلك، تدرك دول المجموعة الكاريبية أن الأثر الكامل لهذه المعاهدات لن يظهر إلا حين تصادق جميع الدول عليها وتنفذ أحكامها.

ويفيدنا الأمين العام بأن عددا متزايدا من الدول يصادق في الواقع على هذه المعاهدات. إن دولة المجموعة الكاريبية هي من بين الدول التي صادقت على جميع هذه المعاهدات، ولقد كانت إحدى دول المجموعة، وهي جزر البهاما أول من صدق على اتفاقية ١٩٨٨. ولهذا، فإن بوسعنا أن ننضم الى غيرنا في شن جهد منظم للتشجيع على المصادقة العالمية على المعاهدات وإيلاء أولوية لتنفيذها أو الالتزام بأحكامها. كما أن دول المجموعة الكاريبية هي من بين الدول التي لديها تدابير إدارية لمراقبة التجارة غير المشروعة والمشروعة كذلك في المخدرات والمؤثرات العقلية، والتي تحرص على جعل تشريعاتها الوطنية مسايرة لأحكام المعاهدات.

ولئن كنا لا نرى إعطاء أسبقية لأية معاهدة بعينها من معاهدات مراقبة المخدرات، فإن دول المجموعة الكاريبية تؤيد الجهود الرامية الى تنفيذ أحكام اتفاقية ١٩٨٨ التي تدخل عناصر جديدة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وهذه تتضمن المادة ٥، المتعلقة بالمصادرة، والمادة ٧ الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة، والمادة ١٢ المتعلقة بالمركبات الأولية والمواد الكيميائية الأساسية. ولقد تم فعلا اكتساب بعض الخبرة في منطقتنا دون الإقليمية في مجال التعاون الملموس مع الدول الأخرى لمصادرة عوائد الاتجار بالمخدرات. وهذه العوائد تقاسمتها الحكومات المتعاونة. إن التجارب من هذا القبيل هي التي يصح أن تتخذ أمثلة على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات.

إن المادة العاشرة من اتفاقية ١٩٨٨، الخاصة بالتعاون الدولي والمساعدة لدول المرور العابر، تقترح أيضا استراتيجية جديدة لمكافحة مشكلة المخدرات، وهي استراتيجية تعتبر ذات أهمية خاصة لدول المجموعة الكاريبية. إننا نتأثر بدرجات متفاوتة الحدة بمشكلة المرور العابر غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية من مصادرها ومراكز توزيعها في أمريكا الجنوبية الى الأسواق غير المشروعة في أمريكا الشمالية وأوروبا. وهذا العبور غير المشروع قد أثر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على شعوب بلداننا جميعا، إذ عرضها أو أخضعها لآفة إساءة استخدام المخدرات. لقد مزق ذلك نسيج المجتمع في دولنا الجزرية الصغيرة النامية وأرغم حكوماتنا على تحويل الموارد الشحيحة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصرفها لشن معارك باهظة التكاليف ضد شبكات الاتجار غير المشروع بالمخدرات ووضع استراتيجيات مكلفة للعلاج وإعادة التأهيل.

وبفضل جهودنا الذاتية والجهود دون الإقليمية والجهود المشتركة مع البلدان الأخرى، بما فيها الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا، حققنا بعض النجاح في التحكم بالمرور العابر غير المشروع، لكن ذلك كان بثمن لا تستطيع حكومات دول المجموعة الكاريبية أن تستمر في دفعه. لذا نحث كبار المانحين ولجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على إيلاء اهتمام خاص للمادة ١٠ في الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٨.

إن دول المجموعة الكاريبية تقع مباشرة على الطرق البحرية الممتدة من أمريكا الجنوبية الى أمريكا الشمالية. وفي الواقع، فإن شبكات التهريب الى منطقتنا دون الإقليمية وفي داخلها تستخدم كلها تقريبا البحر ولو جزئيا في عملها، ولا يستثنى من ذلك التهريب بأسلوب الإلقاء من بعيد، الذي هو أسلوب شائع. لذلك فإننا نؤيد، ونشارك الى الحد الممكن، الجهود الحالية من جانب لجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل تنفيذ المادة ١٧ من اتفاقية عام ١٩٨٨ الخاصة بالاتجار غير المشروع عن طريق البحر. ونحن نوافق على أن المبادرات في هذا المجال

يجب أن تأخذ في الاعتبار على نحو كامل القانون الدولي والممارسة الدولية، وخصوصا اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

والمسؤولية الأساسية عن مكافحة إساءة استخدام المخدرات تقع على عاتق الحكومات، التي يجب أن تعطيها أولوية عليا. هذا هو النهج الذي اتفقنا عليه في برنامج العمل العالمي. وتعتقد دول المجموعة الكاريبية أن التقدم في تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي يعتمد على الكيفية التي ننظر بها إليه. ونحن نرى البرنامج على أنه أكثر من مجرد ثمرة توافق في الآراء في الجمعية العامة. إنه اتفاق يمثل معلما رئيسيا على الطريق ومخططا يحدد مسارات شاملة للعمل بصدد جميع جوانب مكافحة إساءة استخدام المخدرات، وعنصرا أساسيا في الاستراتيجية العالمية لمكافحة إساءة استخدام المخدرات.

ويوفر نهج الخطة الرئيسية، الذي يروج له برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، استراتيجية لبذل الحد الأقصى من الجهود لتنفيذ البرنامج. وتنظر دول المجموعة الكاريبية الى الخطط الرئيسية لا كمجرد وثائق مشاريع، وإنما كتحديد من جانب الحكومات لأولوياتها وأهدافها في جميع مجالات مراقبة المخدرات، والخطوات التي تنوي اتخاذها من أجل تنفيذها. ومع ذلك فإن الخطط الرئيسية ما هي إلا أدوات مساعدة للتعاون الدولي، توفر مرجعا جاهزا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظومة الأمم المتحدة، ومجتمع المانحين عن المجالات التي تحددها حكومات البلدان النامية كمجالات للعمل على سبيل الأولوية. كما أن دول المجموعة الكاريبية يمكنها أيضا أن تبدي تأييدها للرغبة في إنشاء آلية للتنسيق الوطني لمراقبة إساءة استعمال المخدرات، لأن هذه الآليات تتيح الأخذ باستراتيجيات أكثر شمولا وتماسكا على المستوى الوطني.

ونحن ندرك أنه لم يحرز بعد تقدم مرض بالنسبة لعدد من المجالات الهامة في البرنامج. وهناك المزيد الذي يتعين إنجازه في مجال تقليل الطلب، ولا سيما من جانب البلدان المستهلكة الرئيسية. وفي هذا الصدد، يسعدنا البيان الذي أدلى به مؤخرا الرئيس كلينتون رئيس الولايات المتحدة.

وتؤيد دول المجموعة الكاريبية الاستراتيجيات المتوازنة لمراقبة المخدرات، التي تولي الأولوية المناسبة للوقاية الأولية والعلاج وإعادة التأهيل. إن استحداث نظم لتقييم إساءة استعمال المخدرات من أجل رصد طبيعة إساءة استعمال المخدرات ومداها وأنماطها؛ وتكثيف البرامج التعليمية والإعلامية العامة؛ وإقامة علاقات مشاركة مع المنظمات غير الحكومية، هي كلها استراتيجيات تحظى بتأييدنا. كما أننا مستعدون أيضا للنظر في أي نهوج مبتكرة لتقليل الطلب على المخدرات، بما في ذلك إقرار التزامات دولية في هذا المجال.

وهناك حاجة ماسة للتفكير والعمل على نحو خلاق لدعم الاستراتيجيات التي تحفز النمو الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية ولتعزيز التنمية الريفية البديلة في البلدان النامية التي تنتج فيها المخدرات. وتعتقد دول المجموعة الكاريبية أن الصلات الظاهرة بين الفقر والحرمان، والانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار فيها في البلدان النامية، صلات ينبغي تقصيها على أكمل وجه. وينبغي إيلاء الأولوية أيضا لإعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية لضمان استجابة النظام الاقتصادي الدولي على نحو فعال للجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل إبعاد شعوبها عن الانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجاه الى انتاج محاصيل بديلة. ويعتبر الاهتمام الذي أبداه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذا الصدد مشجعا. ويجري النظر حاليا في إمكان مقايضة الديون بالمخدرات. وتأمل دول المجموعة الكاريبية أن تلمس نتائج إيجابية في هذا المجال، نتائج تدخل في اعتبارها ولا تغفل دول المرور العابر المدينة.

إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي أنشأته الجمعية العامة لكي يقود وينسق الجهود التي تبذل، في إطار منظومة الأمم المتحدة وعلى المستوى الدولي، في سبيل المكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات، هو بمثابة بوتقة لتشكيل الأفكار والنهوج الجديدة. وقد أبدى البرنامج بوادر مشجعة على مدى عمره التشغيلي القصير الأمد البالغ ثلاث سنوات. ونحن نتطلع لأن نرى البرنامج يحقق إمكاناته كاملة. ونود أن نؤكد هنا على أنه وإن كان من اللازم إتاحة قدر من المرونة للبرنامج فإنه يظل في المحك الأخير مجرد أداة في أيدي الحكومات. ولن يستطيع البرنامج أن يسهم إسهاما ملموسا وقيما إلا إذا أعطته الحكومات توجهات واضحة ومنحته السلطة والمكانة اللازمين لتنفيذ تلك التوجيهات. إن المشاركة المتنوعة والمنصفة في عمل البرنامج ستوفر له التجربة العميقة اللازمة لصياغة سياسات واستراتيجيات صالحة لمكافحة المخدرات تتحقق بها الأهداف المرجوة في جميع مناطق العالم.

إن التعاون الإقليمي الذي يدعو له البرنامج، إذا استكمل بالتعاون الدولي، سيوفر خط دفاع هام ضد خطر المخدرات. وقنوات الاتصال مع المنظمات غير

الحكومية ستكفل للبرنامج الإفادة من الخبرة العملية لتلك المنظمات الوثيقة الصلة بالقواعد الشعبية. ويمكن للبرنامج على سبيل المثال أن يفيد في جهوده لتقليل الطلب على المخدرات من "المؤتمر العالمي المعني بدور المنظمات غير الحكومية في تقليل الطلب" المقرر عقده عام ١٩٩٤. ويتيح عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات إطارا زمنيا هاما لتقديم مبادرات مكثفة لمراقبة المخدرات. وفي ضوء هذه العوامل، تعتقد دول المجموعة الكاريبية، أن البرنامج باستطاعته تحقيق توقعاتنا بل إنه سيحققها بالفعل.

وينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة المساعدة للبرنامج في جهوده الرامية الى قيادة وتنسيق استجابة دولية تتناسب مع الأبعاد العالمية لأزمة الاتجار غير المشروع في المخدرات. ولهذا فإننا نؤيد خطة العمل على نطاق المنظومة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات بوصفها أداة للتعاون الفعال على صعيد منظومة الأمم المتحدة كلها. ونحن نحث هيئات ووكالات المنظومة على بذل جهود تتسم بالتصميم لوضع خطط تنفيذية خاصة بكل منها تندرج فيها خطة العمل. كما نحث الدول الأعضاء في هيئات المراقبة والإشراف على إبقاء أعمالها في مجال مراقبة إساءة استعمال المخدرات قيد الاستعراض المستمر. كذلك نؤيد التعاون الوثيق بين البرنامج وبين اللجنة المعنية بمنع الجريمة والقضاء الجنائي فيما يتعلق بالجرائم عبر الوطنية المتصلة بالمخدرات.

إن لجنة المخدرات هي الهيئة الرئيسية لصنع السياسات فيما يتعلق بمكافحة إساءة استعمال المخدرات في إطار منظومة الأمم المتحدة. وعليها أن تحدد المبادئ والإجراءات لتعزيز التعاون الدولي، فتعجل بخطى التدابير المضادة التي تستهدف مكافحة المخدرات وتحسن أداءها هي. وقد عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى ليحيل الى اللجنة عددا من الواجبات الهامة التي تتطلب تحليلا ثاقبا للمشكلات الاجتماعية - الاقتصادية والقانونية والسياسية والأمنية الرئيسية الناجمة عن ظاهرة المخدرات غير المشروعة. ولكي تضطلع اللجنة بتنفيذ هذه المهام بفعالية عليها أن تعمل حسب ولايتها بوصفها هيئة مؤلفة من خبراء في المجالات المتصلة بالمخدرات. وترى دول المجموعة الكاريبية أنه يجمل باللجنة أن تستعين بفريق خبراء أساسي من بين الدول الأعضاء فيها ليساعدها في تنفيذ الولايات التي يعهد بها إليها الاجتماع الرفيع المستوى، وهي المهمة التي ينبغي أن تلقى المساعدة فيها أيضا من جانب رؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات ومن اللجنة الفرعية.

وستؤيد دول المجموعة الكاريبية أيضا الطلب الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعطى أولوية للنظر في مسائل مراقبة المخدرات. ونحن نعتزم المشاركة التامة عندما يبحث المجلس الجوانب التنسيقية لأنشطة مكافحة إساءة استعمال المخدرات وكذلك عند استعراضه الرفيع المستوى لمشكلة المخدرات.

ومن المستحيل، في هذه الفترة التي تشهد إنكماش الموارد، النظر في التعاون الدولي في مجال مكافحة إساءة استخدام المخدرات دون بحث مسألة التمويل. ولا يمكننا أن نتوقع من البرنامج أن يفي بولايته المكثفة أو أن يتمتع بالكفاءة والتأثير دون موارد كافية. ولكن هناك جانبا آخر لمشكلة الموارد هذه يتمثل في التكاليف التي تقع على البلدان النامية، ومنها بلدان المجموعة الكاريبية، نتيجة لشنها الحرب على تجار المخدرات الدوليين، الذين قد تتجاوز مواردهم موارد الحكومات ذاتها. إن الكلفة المالية تشكل عقبة كأداء تعترض طريق التنمية. ولذلك فإننا نؤيد الدعوة الى تخصيص مزيد من الموارد لمجالات المخدرات، ويتعين على البلدان التي تتيح لها ظروفها أن تفعل ذلك، أن تزيد من مساهماتها لصندوق البرنامج حتى تمكنه من مساعدة البلدان النامية بشكل أفضل في جهودها الرامية الى مراقبة المخدرات.

ولا توجد دولة تستطيع أن تعتمد على جهودها وحدها في مجال مراقبة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، والاتجار بها، وطلبها. ولكل دولة دور أساسي عليها أن تقوم به لإعمال المعايير والقواعد العالمية لمكافحة هذه المشكلة عبر الوطنية. ويقول الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، إن مراقبة إساءة استعمال المخدرات هي مسؤولية جماعية للدول قاطبة، وهو مبدأ كررت الإعراب عنه الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة والكثير من القرارات والمقررات المعتمدة في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الحدود لا ينبغي أن تشكل عقبات لا يمكن تخطيها أمام جهودنا الجماعية، فإن دول المجموعة الكاريبية ترى بوضوح قاطع أن المسؤولية المتقاسمة عن مكافحة المخدرات لا بد أن تثني على الاحترام الكامل للقانون الدولي والممارسة الدولية، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وهذا النهج أساسي إذا كنا نريد أن نحول دون ظهور التوترات بين البلدان التي لا بد أن تصبح شركاء في الحرب على المخدرات.

وينبغي أن يكون هذا الاجتماع الرفيع المستوى

عاملا حفازا لتعاون نشط وفعال في مجال المراقبة الدولية للمخدرات، بناء على التقدم الذي أحرزناه. إن المنظمات والترتيبات الإقليمية، بما في ذلك اللجنة المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، والمجموعة الكاريبية، تؤدي دورا حيويا في جعل نظام مراقبة المخدرات. نظاما عالميا حقا - وتواصل الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التمسك بالمعايير الرفيعة المستوى لعملها الهام المتعلق برصد تنفيذ المعاهدات الدولية الخاصة بمراقبة المخدرات، وضمان عدم تعرض الدول للتقاعس عن الحركة في وفائها بالتزاماتها بموجب المعاهدات المتعلقة بمراقبة المخدرات. وفي تقرير عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، بددت الهيئة على نحو فعال الوهم القائم بأن إصدار التشريعات خيار ممكن للتنفيذ الفعال للمعاهدات الخاصة بمراقبة المخدرات، وذلك موقف تؤيده دول المجموعة الكاريبية تأييدا تاما.

إن أهدافنا ممكنة التحقيق، ولكن علينا أن نكون على استعداد لتحقيق التعديلات السياسية الجوهرية اللازمة لمواجهة الظواهر الجديدة الآخذة في الظهور بسبب مشكلة المخدرات غير المشروعة. إن الاستجابة العالمية بمعنى الكلمة التي تتكافأه والتحدي الراهن المتمثل في إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها إنما تتطلب حلولا من حلول القرن الحادي والعشرين لهذه الحمى الراجعة التي نعانيها في القرن العشرين. ولا يوجد شـــيء يمكن أن ينتقص من الأولوية السياسية التي ينبغي أن تعطى لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. ودول المجموعة الكاريبية ملتزمة التزاما تاما بتقوية التعاون الدولي في هذا المجال الحيوي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد لويس غاليا، وزير الشؤون الداخلية والتنمية الاجتماعية في مالطة.

السيد غاليا (مالطة) (ترجمـــة شفوية عن الانكليزية): إننا نجتمع هنا اليوم، نحن الذيـــن نشكل الأسرة الكبيرة للأمم، لكي ننظر مرة أخرى على صعيد عالمي في الحالة المتعلقة بإساءة استعمال المخـــدرات والإتجار غير المشروع بها، ولنستعرض التدابير التي يجري اتخاذها والجهود الدؤوبة المطلوبة للتصدي لهذه المشكلة على نحو فعال، ولنجدد التزامنا باتخاذ كل الاجراءات اللازمة بشأن هذه المسألة، كواجب علينا وكخدمة نؤديها للبشرية.

تصف الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها لعام ١٩٩٣ الحالة المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها بأنها قاتمة. ومما لا شك فيه أن واجبنا الأساسي هو اتباع تحذير الهيئة وتلبية دعوتها لأن تكون جهودنا متواصلـــة ومتوازنة ويجري الاضطلاع بها بطريقة متضافرة علـــى الصعيد الدولي - وأرجو أن أضيف عبارة وبطريقة متضافرة على الصعيد الوطني أيضا - بحيث يمكن تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية. إن ذلك دين في أعناقنا لأطفالنا وشبابنا ولأجيالنا المقبلة.

ويجدر التذكير بأن الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة يؤكد على وجه التحديد أن المسؤوليـــة الأساسية عن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة مشكلة المخدرات تقع على عاتق كل دولة. وعلاوة على ذلك، يناشد برنامج العمل العالمي كل الدول أن تتخذ تدابير المتابعة اللازمة لتعزيز البرنامج وتنفيذه ولترجمته الى إجراءات عملية على أوسع نطاق ممكن. وفي نفس الوقت، تم الاعتراف بأن مكافحة المخدرات مسؤولية مشتركة تتطلب العمل على صعيد عالمي من خلال التنسيق واتخاذ المبادرات على الصعيدين الاقليمي والدولي.

إن إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩٠، والذي أسندت إليه وحدة المسؤولية عن تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال مكافحة المخدرات والنهوض بتنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن هذا الموضوع وتوفير القيادة الفعالة في مجال المكافحة الدولية للمخدرات، يعتبر مثالا حيويا على ترجمة القول الى عمل. لقد أخذ هذا التدبير يؤتي ثماره بالفعل. فالبرنامج يعمل في تنسيق وثيق مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية، ويشرف على تنفيذ مشاريع متعددة. وتعتقد حكومة بلدي أن هذا البرنامج يعتبر مؤسسة دينامية تعمل بقوة وفعالية متزايدتين، وينبغي اعتباره رأس الحربة في الأنشطة الدولية لمكافحة المخدرات. وإني أضم صوتي الى أصوات المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن التقدير للروح القيادية والإحساس بالالتزام اللذين جلبهما المدير التنفيذي السيد جياكوملي الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

إن مالطة، وهي دولة نامية صغيرة تقع على مفترق الطرق في البحر المتوسط حيث يلتقي الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، مما يجعلها نقطة التقاء للثقافات المختلفة، لم تفلت من ويلات المخدرات. وهي تحاول بمواردها البشرية والمالية المحدودة أن تسيطر على المشكلة على الصعيد الوطني، وأن تساهم في حلها

على الصعيدين الاقليمي والدولي بطريقة متكاملة وشاملة.

وفي آب/أغسطس ١٩٨٨، أنشئ هيكلان - الأول لجنة مشتركة فيما بين الوزارات لكفالة تنفيذ التدابير الملائمة، والثاني لجنة وطنية تضم خبراء من القطاعين الحكومي وغير الحكومي - بولايات محددة تتمثل في وضع توصيات، وإقامة الاتصالات الدولية، وتنسيق وتطوير كل الخدمات الضرورية. وتم اعتماد النهج الخاص بالخطة العامة مع إجراء تحليل للمشاكل الحالية الخاصة بالمخدرات في بلدنا، وإجراء تقييم للجهود الحالية لمكافحة المخدرات، وتحديد الأنشطة المطلوبة لتعزيز المكافحة الفعالة. لقد تم إنجاز الكثير من العمل، ولكن مازال هناك أيضا الكثير مما ينبغي القيام به.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماركر (باكستان).

وما دام هناك طلب على المخدرات، فسيكون هناك دائما عرض لها. لذلك يعتبر تقليل الطلب على المخدرات أحدى الأولويات الواجبة سعيا الى ازالة الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية. وهناك دور رئيسي تضطلع به عمليتا الوقاية والتثقيف أيا كان شكلهما. وقد تم إدخال برامج للمهارات الخاصة بمواجهة أعباء الحياة وبرامج للتثقيف الشخصي والاجتماعي في المناهج المدرسية. ونظمت دورات تدريبية مخصصة لمدرسي المهارات اللازمة لمواجهة الحياة، ومدرسي الارشاد والموجهين، وذلك بمساعدة خبراء أجانب. وحصل مدرسون آخرون على منح دراسية بغرض تلقي التدريب المناسب في الخارج. وتضطلع وحدة التوعية المتعلقة بإساءة استعمال المواد الكيميائية داخل إدارة التعليم ووحدة التثقيف الصحي داخل إدارة الصحة ببرامج تستهدف بلوغ السلوكيات الملائمة. وتقوم اللجنة الوطنية بشن حملات لمكافحة المخـــدرات على الصعيد الوطني من خلال وسائط الإعلام، كما تنشر اللجنة نشرات للإعلام والتوعية الخاصة بالمخدرات توجه نحو شتى طبقات المجتمع. وتقوم لجنتنا كذلك بإنشاء مركز للإعلام العام والموارد فيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات والمشروبات الكحولية والتبغ، بينما تنظم وزارة الشباب والفنون حملة جارية "للشباب المناهض للمخدرات".

وبالنسبة للجانب العلاجي، توجد وحدتان لتخليص أجسام مدمني المخدرات من سمومها، إحداهما في مالطة والأخرى في جزيرة غوزو الشقيقة. وتتاح الخدمات في الوحدتين وفي عيادات المجتمعات المحلية على مدى الأربع والعشرين ساعة. وبذلك يستطيع مسيئو استعمال المخدرات الحصول على العلاج الذي قد يحتاجون إليه. كما أنشئت وحدة اقامة لمدمني المخدرات للتخلص طويل المدى من السموم، ملحق بها دار سكنية منفصلة للاناث المدمنات للمخدرات، اللائي يجري تخليصهن من سمومها داخل الوحدة. ويجري فحص المدمنين الذين يطلبون العلاج لعزل المصابين منهم بمرض التهاب الكبد الوبائي وبفيروس المناعة البشرية. وقد تلقى الأخصائيون الاجتماعيون والموظفون الطبيون التدريب في الخارج، كما تنظم دورات تدريبية داخلية للعاملين الذين يختلطون بمسيئي استعمال المخدرات. وتشكلت لجنة عاملة في بداية العام الحالي لتقييم الخدمات العلاجية في ميداني إساءة استعمال المخدرات وإساءة استعمال المشروبات الكحولية. وقد أنجزت اللجنة عملها، ويجري النظر في توصياتها من أجل تنفيذها حسب أولوية كل منها.

وتعتقد الحكومة اعتقادا راسخا بأن المنظمات غير الحكومية تستطيع أن تضطلع بدور محوري في الأنشطة التي تستهدف تخفيض الطلب على المخدرات والعلاج غير الطبي أو إعادة تأهيل مدمني المخدرات. ولسنوات عديدة، ما فتئت مؤسسة كاريتاس (مالطة) في طليعة العمل الوقائي من خلال الحلقات الدراسية والمحاضرات والدورات التدريبية للآباء والمدرسين والمجتمع المحلي عموما، ومن خلال منشوراتها المختلفة. كما أنها تدير منشآتها الخاصة التي توفر برامج لإعادة التأهيل غير الطبي لمسيئي استعمال المخدرات. ومؤخرا جدا، أنشئت المنظمة المستقلة للمساعدة والتضامن، وهي مؤسسة غير حكومية، للقيام بأنشطة وقائية داخل مجتمع غوزو وللاضطلاع ببرامج لإعادة تأهيل مدمني المخدرات والمشروبات الكحولية. وتؤيد الحكومة تأييدا ملموسا أمثال هذه المنظمة.

وتعتبر مسألة إنفاذ القوانين من الجوانب الحاسمة التي يتعين أيضا إيلاؤها أولوية. إن مالطة ليست من البلدان المنتجة للمخدرات، غير أن موقعها الاستراتيجي، وطول شواطئها النسبي، وما لديها من مرافق لرسو اليخوت، وحركة مرور جوي متزايد، وصناعة سياحية دائمة التوسع، ومرافق لاستئناف الشحن - كل هذا يمكن أن يجعلها موقعا مثاليا للمرور العابر للمخدرات عبر الحدود. ولكن مالطة ترفض أن تكون منطقة مرور عابر للمخدرات . ولقد حققت الاجراءات المنسقة بين قوات إنفاذ القوانين فيها قدرا متواضعا من النجاح. وهناك دورات دراسية متخصصة تنظم للقوات المسلحة وموظفي الجمارك ورجال الشرطة يتولاها خبراء أجانب. وتم إنشاء فرقة لمكافحة تهريب المخدرات تابعة للجمارك، أعقبها تكوين قسم لكلاب الشرطة ألحق بالفرقة. وهناك دورات دراسية داخلية

للتوعية بالمخدرات وطرق الكشف عنها والتعرف عليها تنظمها إدارة الجمارك لجميع موظفيها. ويجري تدريب طلبة أكاديمية الشرطة على جملة أمور من بينها أساليب التفتيش والتحقيق والتعرف على المخدرات وتشريعاتها. وقد حصلت القوات التابعة للجهات الثلاث المشار إليها، أو في سبيلها الى الحصول، على المعدات اللازمة لتحسين فعاليتها وأدائها لعملها.

إن إنشاء الوحدة الوطنية للاستخبارات المتعلقة بمكافحة المخدرات، التي لا تزال في المهد حاليا، لغرض جمع المعلومات ونشرها بقصد تعزيز عملية مراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال التعاون والتنسيق بين قوات الجهات الثلاث ومع الوحدات الأخرى الوطنية والدولية أو الاقليمية.

ولابد من العرفان بفضل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عقد اتفاق تقني ومالي جعل من الممكن تنفيذ عدد من التدابير التي ذكرتها.

إن مالطة ملتزمة بالتعاون الدولي، وهي عضو في الانتربول وفي مجلس التعاون الجمركي وفي مجموعة بومبيدو. وهي تشارك في دورات لجنة المخدرات وكذلك في مؤتمرات واجتماعات دولية متعددة. وقد أبرمنا اتفاقات ثنائية مع دول أخرى لتعزيز الجهود المتبادلة في مراقبة إساءة استخدام العقاقير والاتجار بالمخدرات. وسنشارك أيضا فيما يسمى عملية المكافحة بالتخابر من بعيد "تلي درج"، وفي هذا الصدد وقعت المعاهدة ذات الصلة مع حكومة ايطاليا.

إن مالطة عضو في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢، وفي اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ وعلى الرغم من أننا لم نصبح بعد طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمراقبة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ فإننا ننوي أن نصبح طرفا فيها بعد إتمام الاجراءات التشريعية اللازمة، ونحن نلتزم بالفعل بمتطلبات الابلاغ الواردة في هذه الاتفاقية. ويعرض على البرلمان في بلدنا في الوقت الحالي مشروع قانون لتعديل قانون المخدرات الخطيرة، ونسعى الى أن تدخل في أحكامه في جملة أمور، أحكاما تتصل بالجرائم المتصلة بغسل الأموال، وبالتحقيقات المالية السابقة للمحاكمة، وبمراقبة التسليم. وسنقدم اقتراحات تشريعية أخرى للنظر فيها.

إن تجار المخدرات، يستغلون بلا ضمير الفرص السانحة في المناطق التي تعاني مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية. كذلك فإن الفساد والعنف اللذين يقترنان بالاتجار بالمخدرات يمكن أن يزعزعا الاستقرار في بلد بكامله أو في منطقة بأكملها. ويمكن أن يهددا أمن أي دولة أو أي منطقة. وعلى سبيل المثال فإن الأحداث التي تجري في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، والمرونة التي يستطيع بها تجار المخدرات أن يغيروا طرقهم تدفعنا الى النظر الى الاتجار بالمخدرات باعتباره تهديدا لأمن منطقة البحر المتوسط، كما أنه بنفس الطريقة تهديد لأمن مناطق أخرى في العالم، وهذا يعني أنه لابد من مواصلة بذل جهود مشتركة لتعزيز الكفاءة التشغيلية لهيئات إنفاذ القوانين على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بتوفير الموارد المالية والتقنية الضرورية.

إن مالطة تجدد تعهدها بالتأييد الكامل للجهود المتضافرة التي تبذلها الأمم المتحدة لمراقبة مشكلة المخدرات العالمية. ونحن ملتزمون بالإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة. ونؤيد التوصيات المعروضة علينا اليوم ونشارك في تأييد المبادئ الواردة في إعلان طهران ونعتقد اعتقادا راسخا في:

"أهمية الكرامة الانسانية والتطلعات الانسانية الى حياة كريمة تقوم على قيم أخلاقية وإنسانية وروحية في بيئة صحية آمنة". (E/CN/7/1993/2، الصفحة ٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد اليكوس شامبوس الممثل الدائم لقبرص.

السيد شامبوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال العقدين الماضيين أتخذ انتشار العقاقير غير المشروعة أبعادا لم يسبق لها مثيل. فقد وصلت تلك العقاقير الى جميع أنحاء المعمورة. ولم تبق هناك دولة مستثناة من الآثار المدمرة لإساءة استعمال المخدرات. وقد أكدت الجمعية العامة على نحو واف ضخامة المشكلة وذلك في الدورة الاستثنائية في عام ١٩٩٠. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الكثير لتعزيز الهيكل والإطار الشاملين لمراقبة إساءة استعمال المخدرات، وعلى الرغم من ذلك لا يزال وباء المخدرات قائما ولم تظهر أية علامة على انحساره.

لقد اجتمعنا هنا اليوم، نحن المتخصصين وصانعي السياسات لكي نفكر معا في طرق جديدة نواجه بها على نحو أكثر حسما المظاهر المفجعة

لشرور المخدرات في المجتمع الانساني. وفي ضوء الالتزام العالمي بالقضاء على بلاء إساءة استعمال المخدرات، فإن نهج الأمم المتحدة الذي ينم عن التصميم على مراقبة انتاج المخدرات والاتجار بها يلاقي تأييدا وتعاونا كبيرين في جميع أنحاء العالم. والواقع أن الحرب المعلنة على المخدرات تعتبر من الأولويات القصوى للمجتمع الدولي، ولا يمكن كسب هذه الحرب دون تعاون دولي منسق وعمل متضافر. وتعزيزا لهذا الهدف يؤمل أن تؤدي المداولات الحالية في الجمعية العامة الى إضافة جهود جديدة مصممة والى توليد زخم أكبر للكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات، وإظهار عزيمة جديدة في مواجهة التحديات الماثلة أمامنا.

إن قبرص تلتزم التزاما كاملا بقضية مكافحة شرور المخدرات عن طريق الآليات الاقليمية والدولية المتناسقة التي يمكن أن تؤدي الى نتائج وأعمال فعالة، خاصة وأن بلدي يقع جغرافيا في منطقة تعتبر أحد مفارق الطرق الرئيسية للاتجار الكثيف بالمخدرات. وأود أن أؤكد أنه على الرغم من وجود بعض المؤشرات بأن قبرص تستخدم كنقطة عبور لتهريب المخدرات الى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا فإن بلدي نفسها لا توجد بها مشكلة خطيرة للاستهلاك المحلي للمخدرات أو لإساءة استعمال المخدرات، وليس بها مجموعات تنحو الى تعاطي المخدرات كما هو الحال في بعض البلدان الأخرى. ويتجلى ذلك في ندرة حالات الادمان الشديد للمخدرات وعدم حصول ولو حالة وفاة واحدة ناجمة عن المخدرات. بيد أن السلطات يقظة بصفة دائمة ويقلقها أن الخطر أصبح الآن أوضح مما كان عليه في أي وقت مضى وأن استعمال المخدرات على نطاق واسع يمكن أن يزداد في المستقبل. والواقع أن الاحصائيات الحديثة تبين تزايدا مستمرا في استعمال الحشيش والماريوانا في قبرص. إن معظم المخدرات التي تستهلك في بلادي تهرب من البلدان المجاورة أو عن طريق الجزء المحتل من قبرص.

ونظرا لأننا ندرك أن المشكلة لا يمكن معالجتها بفعالية إلا بالعمل الجذري والتعاون الدولي الحاسم، فقد شاركنا في جميع هيئات الأمم المتحدة التي تكافح انتشار المخدرات. وبالاضافة الى ذلك، فإننا نتعاون بفعالية مع المنظمات الأوروبية مثل مجلس أوروبا وبصفة خاصة مجموعة بومبيدو. وتتعزز هذه المشاركة بتصديقنا على الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات لأعوام ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨. كما تتعزز بالاتفاقات الثنائية المتعلة بمراقبة المخدرات التي أبرمناها مع البلدان المعنية. وقد انضمت قبرص أيضا الى اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بغسل الأموال والتفتيش والتحفظ على الأموال الناتجة عن الجريمة ومصادرتها.

وعلى المستوى الوطني تم مؤخرا سن تشريع يفرض عقوبات أشد، مثل السجن مدى الحياة ومصادرة الأموال الناتجة عن الاتجار في المخدرات والمؤثرات العقلية. وتستضيف قبرص ضباط اتصال متفرغين لشؤون المخدرات، وهي تتعاون مع الانتربول ومع وكالات أخرى في قضايا الاتجار الدولي بالمخدرات. وجدير بالذكر أنه يوجد ١٤ ضابط اتصال من بلدان مختلفة أوفدوا للعمل في قبرص بشكل دائم. وقد حققنا نجاحا مستمرا في تنفيذ حالات اعتقال وضبط هامة سواء في قبرص أو في بلدان أخرى.

ومع ذلك، هناك عقبة خطيرة تعترض قيام الشرطة ووكالات إنفاذ القانون في جمهورية قبرص بمكافحة الجريمة، وهي أن ٣٧ في المائة من أراضينا واقعة تحت الاحتلال منذ ١٩٧٤. وهذه الحالة غير المقبلولة تخلق ظروفا مثالية للإتجار بالمخدرات، إذ أن الموانئ والمطارات التي تستخدم بصورة غير مشروعة في المناطق المحتلة لا تخضع لرقابة الحكومة.

وقد تم مؤخرا تعزيز فرق مكافحة المخدرات المدربة تدريبا خاصا والتابعة لشرطتنا وزودت بمعدات تكنولوجية حديثة. غير أن هذا غير كاف لأن تقدم المعرفة والتكنولوجيا يحدث تغيرات سريعة. وبالتالي، فهناك حاجة للتبادل المستمر للمعلومات والاستخبارات. ونحن نعلق أهمية كبيرة على هذا التبادل لأنه يعزز عملية مكافحة المخدرات، ويمكن الحكومات من تحقيق المزيد من النجاح في قمع إساءة استعمال المخدرات.

إن الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل تشكل عنصرا بالغ الأهمية في استراتيجيتنا في مجال مكافحة المخدرات، وفي هذا الصدد، ورغم أننا لا نواجه بعد في بلدنا مشكلة إساءة استعمال المخدرات على نحو خطير، فإن احتمال مواجهة شعبنا لهذا الخطر المروع الفتاك - وبخاصة بالنسبة للشباب - احتمال يشغل بالنا تماما، لهذا السبب، فإن السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات التي جددنا النظر فيها مؤخرا سياسة تنم عن التصميم والشعور بأهمية الاستعجال. وهي تتضمن تنسيق الجهود بين الوكالات الحكومية والقطاع الخاص من خلال لجنة وطنية للوقاية من إساءة استعمال المخدرات والإتجار بها. وفي المرحلة الأولى تركزت جهودنا على وجه التحديد على نطاق واتجاهات مشكلة إساءة استعمال المخدرات والفئات المسيئة لاستعمال المخدرات وخصائصها ومصادر الإمدادات. واستكمل الخبراء هذه الجهود بإعداد دراسات عن المواقف

السائدة بين مختلف المجموعات السكانية تجاه المخدرات.

وفي هذه الأثناء، تطبق الحكومة سياسة استحداث برامج وقائية تعتمد على التربية ونشر المعلومات، والغرض الرئيسي من هذه السياسة هو تدريب أشخاص مثل المعلمين والآباء والمدراء ليكونوا محاور على نطاق البلد كله لزيادة الوعي على جميع المستويات، مع الاعتماد في المقام الأول في مكافحة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية على البنية القوية للأسرة القبرصية.

ولجنة الإعلام الوطني هي الهيئة المسؤولة عن تقديم النصح والمشورة بشأن المخدرات. ويجري الآن استعراض برنامج خاص لتقوية الخدمات الحالية ذات الصلة بالموضوع. وبالمثل لنا في مجال علاج مسيئي استعمال المخدرات، هدف يتمثل في إنشاء مركز خاص لتخليص المدمنين من الآثار السمية للمخدرات. وإعادة التأهيل هي الشطر الثاني من سياستنا. وفي إطار جهودنا لإعادة إدماج مسيئي استعمال المخدرات في المجتمع وتوفير هيكل اجتماعي أساسي، نقدم التدريب المهني لمدمني المخدرات السابقين، ونشجع الجمهور على أن يحسن قبولهم.

وأخيرا، أؤكد أن الموارد هي عنصر بالغ الأهمية في مكافحة المخدرات. وقبرص، شأنها شأن البلدان الأخرى الصغيرة، لا تملك الموارد الكافية لمكافحة الاتجار في المخدرات وتوزيعها مكافحة فعالة. ونأمل أن يتسنى بفضل مشروع للمساعدة ينظم دوليا للنهوض بالتربية والتدريب والإعداد، تحقيق زيادة ملموسة في نهاية المطاف في فعالية مكافحة المخدرات في جميع أرجاء العالم لصالح الجيل الراهن والأجيال المقبلة من الجنس البشري.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥